شـركة الجـرافـات
البحرية الـوطنيـة
NMDC

تقرير

حوكمة الشركة ٢٠١٩

www.nmdc.com

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، حاكم إمارة أبوظبي

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس المجلس التنفيذي

المحتويات

مقدمة	٧. -٩.
ممارسات حوكمة الشركة	١١ - ١٧
مجلس الإدارة	١٩ - ٢٩
المدققين الخارجيين	٣١ - ٣٣
لجان مجلس الإدارة	٣٥ - ٣٩
نظام الرقابة الداخلية	٤١ - ٤٥
مساهمة الشركة	٤٧ - ٤٩
معلومات عامة	٥١ - ٥٥

شركة الجرافات البحرية الوطنية
NMDC

مقدمة

مقدمة

تعمل شركة الجرافات البحرية الوطنية ("شركة الجرافات" أو "الشركة") في بيئة عالمية متطورة تشهد توقعات متنوعة وتغيرات تنظيمية مستمرة، وطلب متزايد في التركيز على مشاركة أصحاب المصلحة والمساءلة.

ونحن نعترف أن البيئة التي نعمل فيها تطرح تحديات من منظور الحوكمة والتنظيم؛ غير أننا على ثقة من التزامنا بتبني والامتثال لممارسات حوكمة الشركات الجيدة، مع احترام ثقافة الشركة وقيمها، مما ستظل توفر للمجموعة أساساً قوياً يتيح لمجلس الإدارة والشركة أن تفي بهذه التحديات المستمرة.

ويتمثل الهدف من هذه الوثيقة في إيضاح إطار حوكمة شركة الجرافات، طبقًا للقرار رقم (٧) لعام ٢٠١٦، بشأن ضوابط المعايير المؤسسية وحوكمة شركات المساهمة العامة (قواعد حوكمة الشركة) الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع وتعديلاته من وقت لآخر.

ويشمل هذا التقرير مناقشة للنقاط التالية :

١. ممارسات حوكمة الشركة – مبادئ إطار حوكمة الشركة والمنهج التي تتبناه الشركة لتنفيذ هذه المبادئ؛

٢. مجلس الإدارة ("المجلس") - دور المجلس فيما يتصل بإطار حكومة الشركة، وهيكل تشكيل المجلس، وشروط عضوية أعضاء المجلس، بما في ذلك العضوية في الشركات المساهمة الأخرى، والتفاصيل الخاصة بالأجور التي يحصلون عليها من الشركة؛

٣. تداولات أعضاء مجلس الإدارة في الأوراق المالية لشركة الجرافات – وصف لسياسة تداول أسهم الشركة، ومنهج الشركة في ضمان التزامها بالإفصاحات المرتبطة بتداولات أعضاء مجلس الإدارة في الأوراق المالية للشركة؛

٤. المدققون الخارجيون – ملخص عن شركة التدقيق الحسابي، يشمل الأتعاب والنفقات المرتبطة بالتدقيق أو الخدمات الأخرى التي يقدمها المدقق الحسابي للشركة ورأيهم المتحفظ فيما يتعلق بالبيانات المالية المبدئية والسنوية ؛

٥. لجان مجلس الإدارة – وصف لتكوين ووظائف ومسؤوليات لجان مجلس الإدارة الأربع – لجنة التدقيق، لجنة الترشيحات والمكافآت ، واللجنة الاستراتيجية، واللجنة الفنية؛

٦. نظام الرقابة الداخلية – وصف لنظام الرقابة الداخلية للشركة، ومنهج الشركة في الالتزام بهذا النظام؛

٧. مساهمة الشركة – في تنمية المجتمع المحلي وحماية البيئة أثناء عام ٢٠١٩؛ و

٨. المعلومات العامة – معلومات أخرى محددة تطلبها هيئة الأوراق المالية والسلع، وتشمل التحركات السعرية لسهم الشركة، وتقسيم ملكية أسهم الشركة، وعلاقات المستثمرين، ومخالفات حوكمة الشركة، و نسبة التوطين، وبيان بالمشاريع والمبادرات الابتكارية للشركة خلال عام ٢٠١٩.

شركة الجرافات البحرية الوطنية
NMDC

ممارسات حوكمة الشركة

٢

٢.١ قواعد حوكمة الشركة

يلتزم مجلس الشركة بتنفيذ ممارسات حوكمة محكمة وفقًا لمعيار قياسي مقتبس من مزيج من التوجيهات الإماراتية وأفضل الممارسات العالمية. وترتكز هذه المتطلبات القانونية والتنظيمية وأفضل الممارسات إلى قيم وفلسفات شركة الجرافات، التي توفر الإطار الذي نقيس على أساسه السلوك والممارسات لتقييم خصائص الحوكمة الجيدة. وتتطلب قيمنا أن يتصرف أعضاء مجلس الادارة والموظفون التابعون لشركتنا بنزاهة وسلوك حسن، لتعزيز الثقة والمحافظة عليها.

وتعد حوكمة الشركة السليمة راسخة في قيمنا وثقافتنا ووظائفنا وهيكلنا التنظيمي. ويتم تصميم هياكل الشركة لنضمن أن تظل قيمنا راسخة في كل ما نقوم به من أعمال وما نؤديه من عمليات. ونحن نقوم باستمرار بمراجعة هذه الهياكل واستخدام بيان مكتوب لقيمنا ليمثل قواعد السلوك في شركتنا. وتُجري شركة الجرافات مراجعة دورية لبيئتها الاستراتيجية والتشغيلية، وتشمل هذه المراجعة التواصل مع أصحاب الشأن ذوي الصلة بالشركة، حتى يتسنى لها تحديد التوازن ونطاق العمل ومدى التطور المناسب لإطار حوكمة الشركة، بما يتناسب مع طبيعة شركة الجرافات وحجمها ومدى تعقيدها.

وتقود ثقافة حوكمة الشركة في شركة الجرافات العوامل التالية :

- مجلس إدارة ذات دراية وافية وفعالية تنفيذية لتوجيه شؤون الشركة ووضع أهدافها؛
- وظائف ومسؤوليات محددة بوضوح لأعضاء مجلس الإدارة ولجانه وكبار المسؤولين والمدراء في الشركة؛
- اختيار الاستراتيجيات المنتجة وإدارة المخاطر؛
- التفويض المناسب ومراقبة المسؤولية والمحاسبة تجاه الإدارة؛
- تلبية مصالح أصحاب الشأن من خلال عمليات الإفصاح الجوهرية ذات الصلة؛
- ضمان الالتزام بكل الالتزامات التنظيمية؛
- التأكد من توفير التوجيه والرقابة المناسبة على الأداء وإعداد التقارير المالية في الشركة، من خلال نظام رقابة داخلية فعال؛
- العمل مع المجتمع؛ و
- تبني الشركة ومسؤوليها وموظفيها معايير أخلاقية رفيعة.

وحتى يتسنى تحقيق هذه الأهداف وضمان الالتزام بالمتطلبات المحددة لقواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع، قامت الشركة بإعداد وتطبيق كتيب حوكمة الشركة الخاص بها، الذي يضم سياسات تخص المواضيع التالية :

- شؤون مجلس الإدارة وأعضائه؛
- لجان مجلس الإدارة ومواثيق اللجان؛
- تفويض السلطة للإدارة؛
- العلاقة مع المساهمين؛
- التزامات الإفصاح الخاصة بالشركة؛
- نظام الرقابة الداخلية؛
- مشاركة المدققين الخارجيين؛
- قواعد السلوك؛
- سياسة تداول الأسهم.

في ٢٠١٩ قام مجلس الإدارة بمراجعة وتحديث دليل الحوكمة للشركة ليتماشى مع متطلبات القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠ المتعلق بهيئة وسوق الأوراق المالية والسلع، والقانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ الخاص بالشركات التجارية، والقرار رقم (٧) لسنة ٢٠١٦ الخاص بمعايير الانضباط المؤسسي، وحوكمة شركات المساهمة العامة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع، والنظام الأساسي للشركة لعام ٢٠١٦.

يتحمل أعضاء مجلس الإدارة مسؤولية المراقبة والمراجعة والنزاهة والموثوقية في ما يتعلق بالقوائم المالية الموحدة لشركة الجرافات، وسياسات المحاسبة الخاصة بها والمعلومات الواردة في التقرير السنوي. في القيام بهذه المسؤولية، يتم دعم الاعضاء من خلال عملية مستمرة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الهامة التي تواجهها الشركة في إعداد المعلومات المالية وغيرها من المعلومات الواردة في التقرير السنوي. وقد طُبقت هذه العملية بالنسبة للعام قيد المراجعة وحتى تاريخ اعتماد التقرير السنوي والقوائم المالية. وتتولى الإدارة تنفيذ هذه العملية، في حين تقوم لجان مجلس الإدارة التي تشمل لجنة التدقيق واللجنة الاستراتيجية ولجنة الترشيحات والمكافآت واللجنة الفنية، بمراقبة فاعليتها.

٢.٢ هيكل حوكمة الشركة

حوكمة الشركة نظام يتم من خلاله توجيه ومراقبة أعمال الشركة. يحدد هيكل حوكمة الشركات توزيع الحقوق والمسئوليات بين مختلف أصحاب المصلحة داخل الشركة مثل رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وكبار المسئولين والمدراء والمساهمين، ويحدد القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات المتعلقة بشئون الشركات. يتمثل الهدف الأساسي لسياسة حوكمة الشركة في صنع وخلق القيمة والحفاظ عليها داخل الشركة.

ترى الشركة أنه من المهم أن تكون مبادئ الحوكمة هذه شفافة لجميع أصحاب المصلحة ولحماية حقوقهم وتعزيز مشاركتهم في عملية حوكمة الشركة.

يقوم مجلس الإدارة دوراً محورياً في إطار حوكمة الشركة؛ فهو المسؤول في نهاية المطاف عن ضمان التزام الشركة بالتزاماتها القانونية والتنظيمية، ومذكرة تأسيس الشركة ونظامها الأساسي، وواجباتها حيال أصحاب الشأن. ويساعد المجلس في هذه العملية لجان مجلس الإدارة المختلفة (وبصفة خاصة لجنة التدقيق، واللجنة الاستراتيجية، ولجنة الترشيحات والمكافآت، واللجنة الفنية)، علاوة على المدققين الداخليين والخارجيين، ومسؤولي وموظفي الشركة (بما في ذلك الرئيس التنفيذي والرئيس المالي، ورئيس الرقابة الداخلية، وباقي أعضاء الإدارة العليا).

وفضلاً عن النظام الأساسي والقوانين المنظمة، وافق مجلس إدارة شركة الجرافات على مجموعة كبيرة من المواثيق والقواعد والسياسات والهياكل والعمليات التجارية المحددة بعناية، حتى يتسنى تسجيل هذه القرارات والتفويضات، وتنظيم العمليات والإشراف على أنشطة الشركة والشركات التابعة لها. كما أصدر المجلس القواعد العامة للتصرف والسلوك الشخصي، التي يُعد كل المديرين والموظفين ملتزمين حيالها كأفراد أو بوصفهم كياناً جماعياً.

٢.٣ ممارسات الإفصاح

تلتزم الشركة بالامتثال لكل التزامات الإفصاح، التي تشمل الالتزامات حيال هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية وأصحاب الشأن، بحيث يتم تداول الأسهم في سوق مستنير. وفي عام ٢٠١٩، قامت الشركة بعمليات إفصاح منتظمة لهيئة الأوراق المالية والسلع، وسوق أبوظبي للأوراق المالية، بما في ذلك، اجتماعات وقرارات مجلس الإدارة المتوقعة، ونشر التقرير السنوي، وغيرها من الإعلانات ذات الصلة بالشؤون/ المعاملات المالية و / أو التشغيلية الأساسية، التي تحرص الشركة على توفير نسخ منها وتحديثها على الموقع الألكتروني الخاص بالشركة.

٢.٤ تفويض الصلاحيات

يتحمل مجلس الإدارة المسئولية الكاملة عن عمليات الشركة، ولكن المجلس لديه السلطة لتفويض صلاحياته للجان والإدارة العليا.

وافق مجلس الإدارة على منظومة تفويض الصلاحيات في عام ٢٠١٠. يحدد تفويض الصلاحيات وتحديث الاعتمادات الأخرى حدود الصلاحيات التي يخولها المجلس للجان التنفيذية والإدارة والموظفين، لإدارة شؤون الشركة وعملياتها في دولة الإمارات وخارجها. وتخضع منظومة تفويض الصلاحيات الحالية للمراجعة المستمرة ويتم عمل اي تحديث مطلوب لمواجهة التغيرات التي تشهدها البيئة الاقتصادية الحالية التي تعمل الشركة في إطارها.

كما فوض مجلس الإدارة صلاحيات معينة للجان التابعة له، والتي تضم لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت واللجنة الاستراتيجية واللجنة الفنية، كما هو محدد في مواثيقها، التي تم تم اعتماد تحديثها في عام ٢٠١٩.

٢.٥ قواعد السلوك التجاري وسياسة الرقابة على الاحتيال

تدرك الشركة أهمية إنشاء والحفاظ على مجموعة من القيم والنهج لعملية ممارسة الأعمال التجارية. تطالب الشركة أعلى المعايير الأخلاقية في أنشطتها التجارية من خلال قواعد سلوك تجارية محددة وسياسات الرقابة على الاحتيال، التي تشتمل الجوانب التجارية التالية:

- الالتزام بالقوانين والأنظمة واللوائح؛
- السلوك الشخصي؛
- معايير السلوك؛
- السرية وحقوق الملكية الفكرية؛
- النزاهة وتعارض المصالح؛
- المنافسة والتداول العادل؛
- فرص الشركة؛
- حماية أصول الشركة والاستخدام العادل لها؛
- البيئة وخدمة المجتمع؛
- الصحة والسلامة؛
- الإبلاغ عن أي مخالفات للقواعد؛
- إجراء الالتزام؛ و
- الإفصاح في التقارير والوثائق.

ومدراء وموظفين الشركة مطالبون بالالتزام بهذه القواعد أثناء أداء واجباتهم.

٢.٦ سياسة الترحيب بأعضاء مجلس الإدارة الجدد وتعريفهم بالشركة

تقتضي سياسة الشركة الخاصة بالترحيب بأعضاء مجلس الإدارة الجدد وتعريفهم بالشركة، أن يشارك جميع الأعضاء الجدد في برنامج الترحيب والتعريف بالشركة. ويشمل هذا البرنامج عروضاً تقديمية تقدمها الإدارة لتعريف الأعضاء الجدد بالخطط الاستراتيجية للشركة وعملياتها وأنشطتها التجارية، ووحداتها التجارية وإداراتها وموظفيها الأساسيين. ويهدف البرنامج إلى تقديم المعلومات المطلوبة لضمان فهم كل عضو جديد لواجباته ومسؤولياته طبقًا للقوانين والأنظمة السارية، وإطار حوكمة الشركة، وفهمه لسياسات الشركة وإجراءاته.

٢.٧ سياسة تداول أسهم الشركة

إن الغرض من سياسة تداول أسهم الشركة هو التأكد من أن أعضاء الشركة وموظفيها (وأشخاصهم المتصلين ، كما هو موضح أدناه) لا يتعاملون أو يتداولون في الأوراق المالية الصادرة عن الشركة أو الشركات التابعة لها أو الشركات الشقيقة بناءً على معلومات سرية لم يتم الإفصاح عنها أو في ظروف التعارض. أي معاملات غير مصرح بها أو غير صحيحة يمكن أن تؤثر على سمعة الشركة وتؤدي إلى مسئولية جنائية أو مدنية.

تتمثل سياسة تداول أسهم الشركة في عدم قيام أي عضو أو موظف بالشركة (أو أي شركة تابعة أو شركة أخرى تخضع لرقابة الشركة) بالتعامل في الاوراق المالية للشركة عندما يكون لديهم أي معلومات يمكن أن تؤثر على سعر الأوراق المالية للشركة، حيث لم يتم الإفصاح عن هذه المعلومات إلى سوق أبوظبي للأوراق المالية. يجوز للأعضاء غير الحائزين على هذه الأوراق التعامل في الأوراق المالية للشركة ولكن بشرط وجود موافقة خطية مسبقة من الرئيس (أو نائب الرئيس في حالة غيابه)، في حين أن الموظفين غير الحائزين على هذه الأوراق لا يحق لهم ذلك إلا بموافقة خطية مسبقة من الرئيس التنفيذي (أو سكرتير الشركة في حالة غيابه).

لا تتجنب هذه السياسة الحاجة إلى الحصول على موافقة مجلس إدارة سوق أبوظبي للأوراق المالية قبل التداول في الأوراق المالية للشركة، ولا تسمح لأي عضو أو موظف بالتعامل في الأوراق المالية للشركة خلال أي فترة حظر كما هو موضح في دليل حوكمة الشركة. كما أن هذه السياسة بالإضافة إلى كونها لا تتجنب المتطلبات القانونية بالامتثال، فهي تمثل القوانين أو لوائح أخرى معمول بها. سيظل الأعضاء والموظفون مسئولون شخصياً عن عدم امتثالهم لأي قوانين ولوائح سارية.

طبقت الشركة سياسة تخص تعامل أعضاء مجلس الإدارة والموظفين في الأوراق المالية للشركة، بغرض التأكد من عدم قيام أعضاء مجلس إدارة الشركة وموظفيها (والأفراد المرتبطين بهم ارتباطًا وثيقًا) بالتعامل أو تداول الأوراق المالية التي تصدرها الشركة أو أي شركة تابعة لها أو مجموعة الشركة بناء على معلومات سرية لم يتم الإفصاح عنها أو في ظروف النزاع.

٢.٨ لجنة المتابعة والاشراف على تعاملات الأشخاص المطلعين

تتولى لجنة المتابعة مسؤولية سجل المطلعين بما في ذلك مراقبة ومتابعة والإشراف وإدارة تعاملات جميع المطلعين وتسجيل معاملاتهم وملكيتهم في السجل والتواصل واخطار سوق أبوظبي للأوراق المالية في جميع هذه المسائل بشكل منتظم.

تتألف لجنة المتابعة والاشراف من الاعضاء التالية:

الاسم	المسمى الوظيفي	المنصب
السيد/ كاشف نواز شيخ	مدير إدارة الرقابة الداخلية	رئيس اللجنة
السيد/ محمد الفلاحي	مدير المشتريات	عضو في اللجنة
السيد/ خالد شلاتي	ضابط علاقات المستثمرين	عضو في اللجنة

يقر السيد/ كاشف شيخ بمسؤوليته عن نظام المتابعة والإشراف على تعاملات الأشخاص المتطلعين في الشركة وعن مراجعته لآلية عمله والتأكد من فعاليته.

قامت اللجنة في عام ٢٠١٩ بمراجعة وتحديث سجل المطلعين بانتظام. وذلك تمشياً مع لوائح سوق أبوظبي للأوراق المالية ودليل حوكمة الشركة التابع للشركة، وتم إرسال الإخطارات إلى المطلعين لفترات حظر التداول. ولم يكن هناك اي تداول للمطلعين خلال عام ٢٠١٩.

٢.٩ معاملات تداول أسهم الشركة من قبل أعضاء مجلس الإدارة

يدرك مجلس الإدارة وكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة، علاوة على إدارة الشركة، التزاماتهم المرتبطة بمتطلبات الإفصاح ذات الصلة بتداولاتهم للأوراق المالية لشركة الجرافات، وهم يلتزمون بكل المتطلبات التي تصدر عن هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

ويوضح الجدول التالي بيانات تداول الأوراق المالية والارصدة لأعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

عضو مجلس الإدارة	المنصب / صلة القرابة	الأسهم المملوكة كما في ٢٠١٩/١٢/٣١	مجموع معاملات البيع	مجموع معاملات الشراء
السيد/ عبد الغفار عبد الخالق الخوري	عضو	٥,٩٩٩,٩٩٩	-	-
	الابن	٣,١٩٩	-	-
	الابن	٣,١٩٩	-	-
	الابن	٣,١٩٩	-	-
	الابن	٣,١٩٩	-	-
	الابنة	٣,١٩٩	-	-
السيد/ ماجد أحمد سالم الكربي	عضو	٥,٤٦٠,٦٩٩	-	-
السيد/ ربيع محمد عبد العزيز ربيع المهيري	عضو	٢٠١,٨٩٣	-	-
السيد/ محمد أحمد القمزي	الزوجة	٥٣,٩٩٩	-	-

شركة الجرافات البحرية الوطنية
NMDC

مجلس الإدارة

٣

٣.١ دور المجلس

يُعد المجلس مسؤولاً تجاه أصحاب الشأن ذوي الصلة بالشركة عن وضع وتقديم قيمة مستدامة من خلال إدارة أعمال الشركة. وبصفة خاصة، يُعد المجلس مسؤولاً عن تقديم التوجيه الاستراتيجي، والإشراف على الإدارة ووضع وسائل الرقابة الكافية بهدف تعزيز نجاح الشركة وقيمتها على المدى البعيد، ويعد المجلس مسؤول عن اداء وشؤون الشركة.

كما يلعب مجلس الإدارة دوراً محورياً في إطار حوكمة الشركة. وقد اعتمد المجلس دليل حوكمة الشركة، الذي يعرض الإطار العام لكيفية عمل المجلس، علاوة على نوعية القرارات التي سيتخذها المجلس، والقرارات التي ينبغي تفويضها إلى الإدارة. مجلس الإدارة المسؤول في نهاية المطاف عن ضمان التزام الشركة بالتزاماتها القانونية والتنظيمية، ومذكرة تأسيس الشركة ونظامها الأساسي، وواجباتها حيال أصحاب الشأن.

ويقوم مجلس إدارة شركة الجرافات بما يلي:

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الامتثال للقوانين واللوائح والقرارات والمتطلبات المعمول بها لدى السلطات التنظيمية.
- الموافقة على المناهج الإستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة والإشراف على تنفيذها.
- اتخاذ الخطوات الكافية لضمان فعالية الرقابة الداخلية لسير العمل في الشركة
- إنشاء إدارة رقابة داخلية لمتابعة الالتزام بالقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها ومتطلبات الجهات التنظيمية والسياسة الداخلية والقواعد والإجراءات التي يضعها مجلس الإدارة.
- وضع إجراءات خطية لتنظيم تضارب المصالح والتعامل مع الحالات المحتملة لمثل هذا التضارب بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والمساهمين، وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها في حالات إساءة استخدام أصول أو منشآت الشركة أو سوء التصرف الناتج عن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة.
- ضمان سلامة القواعد الإدارية والمالية والمحاسبية، بما في ذلك القواعد المتعلقة بإعداد التقارير المالية.
- ضمان استخدام القواعد التنظيمية المناسبة لإدارة المخاطر من خلال تحديد المخاطر المحتملة ومناقشتها بشفافية.
- تحديد معايير وإجراءات واضحة ودقيقة لعضوية مجلس الإدارة ووضعها موضع التنفيذ بعد موافقة الجمعية العمومية.
- وضع سياسة تفويض واضحة في الشركة لتحديد الأشخاص المفوضين والصلاحيات الموكلة إليهم.
- وضع سياسة تنظم العلاقة مع أصحاب المصلحة في الجهة التي تضمن وفاء الشركة بالتزاماتها تجاههم والحفاظ على حقوقهم وتزويدهم بالمعلومات المطلوبة وإقامة علاقات سليمة معهم.
- وضع مدونة قواعد السلوك لأعضاء مجلس الإدارة والموظفين والمدققين والأشخاص الذين تم تعيينهم لبعض أعمال الشركة.
- وضع إجراءات لتطبيق قواعد الحوكمة في الشركة ومراجعة هذه الإجراءات وتقييم مدى الالتزام بها بشكل سنوي.
- تصميم برامج تدريبية مناسبة لأعضاء المجلس لتحسين وتحديث معرفتهم ومهاراتهم وضمان المشاركة الفعالة في مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ضمان الامتثال لأية برامج تدريب أو تأهيل تحددها الهيئة أو السوق.
- تعريف عضو مجلس الإدارة المعين حديثًا بجميع أقسام وإدارات الشركة، وتزويده بجميع المعلومات المطلوبة لضمان الفهم الصحيح لأنشطة الشركة وأعمالها، والدراية الكاملة لمسئولياته، وكل ما يمكنه من القيام بواجباته حسب الأصول وفقا للتشريعات المعمول بها، وجميع المتطلبات التنظيمية الأخرى وسياسات الشركة في مجال أعمالها.
- وضع إجراءات لمنع الموظفين الذين لديهم إمكانية الوصول إلى المعلومات من استخدام المعلومات الداخلية السرية للشركة لتحقيق مكاسب ملموسة أو غير ملموسة.
- وضع آلية لتلقي شكاوي ومقترحات المساهمين بما في ذلك مقترحاتهم المتعلقة بقضايا معينة في جدول أعمال الجمعية العمومية بطريقة تضمن دراسة هذه المقترحات واتخاذ القرارات الصحيحة بشأنها.
- الموافقة على القواعد التي على أساسها تُمنح الحوافز والمكافآت والامتيازات الخاصة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بطريقة تزيد من اهتمام الشركة وتساعد على تحقيق أهدافها.
- وضع سياسة الشركة للإفصاح والشفافية ومتابعة تنفيذها بما يتفق مع متطلبات السلطات التنظيمية والتشريعات المعمول بها.
- وضع سياسة واضحة لتوزيع أرباح الشركة بطريقة تزيد من مصالح كل من المساهمين والشركة، ويجب عرضها على المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية ويجب ذكر ذلك في تقرير مجلس الإدارة.

٣.٢ تشكيل المجلس

تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من قبل مساهمي الشركة في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد في ٢١ أبريل ٢٠١٩. وخلال هذا الاجتماع، تم استبدال السيد/ عبدالله علي مصلح الأحبابي والسيد/ أحمد سعيد المريخي بالدكتور محمد راشد أحمد الهاملي والسيد/ ماجد أحمد الكربي كاعضاء مجلس إدارة. في نهاية عام ٢٠١٩، كان المجلس يتألف من الأعضاء التاليين:

الاسم	المنصب	فئة العضوية	سنة التعيين الأولي
السيد/ محمد ثاني مرشد الرميثي	رئيس المجلس	مستقل	٢٠٠٧
السيد/ خليفة محمد عبد العزيز ربيع المهيري	نائب رئيس المجلس	مستقل	٢٠٠٤
الدكتور/ محمد راشد أحمد الهاملي	عضو المجلس	مستقل	٢٠٠٧
السيد/ عبد الغفار عبد الخالق الخوري	عضو المجلس	مستقل	٢٠١٣
السيد/ ماجد أحمد الكربي	عضو المجلس	مستقل	٢٠٠٧
السيد/ محمد أحمد القمزي	عضو المجلس	مستقل	٢٠١٠
السيد/ ربيع محمد عبد العزيز ربيع المهيري	عضو المجلس	مستقل	٢٠١٦
السيد/ محمد راشد مبارك الكتبي	عضو المجلس	غير تنفيذي	٢٠١٩
السيد/ داغر درويش المرر	عضو المجلس	غير تنفيذي	٢٠١٩

ويُعد كل أعضاء مجلس الإدارة المشار إليهم آنفًا أعضاءً غير تنفيذيين و/أو مستقلين، حسب التعريفات المستخدمة في قواعد حوكمة الشركات. وعلى وجه التحديد، تنص القواعد على أن يُعد أي عضو من أعضاء المجلس عضوًا غير تنفيذي إذا لم يكن موظفا في الشركة أو لا يحصل على راتب شهري أو سنوي من الشركة. ويندرج كل أعضاء المجلس بهذا التعريف، وبناءً على ذلك يُعدون أعضاء غير تنفيذيين.

يفقد عضو المجلس استقلاليته على وجه الخصوص في الحالات التالية:

- إذا كان أحد أعضاء مجلس الإدارة أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى يعمل في الإدارة التنفيذية العليا للشركة أو شركتها التابعة خلال السنتين السابقتين لترشيحه لعضوية مجلس الإدارة.
- إذا كان لعضو مجلس الإدارة أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في عقود ومشاريع الشركة أو شركاتها التابعة خلال العامين الماضيين وتجاوز إجمالي هذه المعاملات (٥٪) من رأس مال الشركة المدفوع أو مبلغ ٥ ملايين درهم أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية، أيهما أقل إلا اذا كانت العلاقة جزءاً من طبيعة عمل الشركة ولا تتضمن أي شروط تفضيلية.
- إذا كان يعمل أو كان قد عمل لدى الشركة أو الشركات أو التابعة لها أو السابقين لتاريخ شغله لعضوية مجلس الإدارة.
- إذا كان يعمل أو شريكاً في شركة تقوم بأعمال استشارية للشركة أو أي من الشركات الأم أو التابعة أو الشقيقة أو الحليفة لها خلال العامين الماضيين.
- إذا كان لديه أي عقود خدمات شخصية مع الشركة أو أي من الشركات الأم أو التابعة أو الشقيقة أو الحليفة لها خلال العامين الماضيين.
- إذا كان مرتبطاً بشكل مباشر في منظمة غير ربحية تتلقى موارد مالية كبيرة من الشركة أو من طرف مرتبط بها.
- إذا كان العضو أو أحد أقاربه شريكاً أو موظفاً لمدقق حسابات الشركة، أو إذا كان خلال العامين الأخيرين السابقين لتاريخ شغله لعضوية مجلس الإدارة شريكاً أو موظفاً لديه أو لدى مدققي حسابات الشركة.
- إذا بلغت ملكيته هو أو أبنائه القصر أو كليهما في رأسمال الشركة نسبة (١٠٪) فأكثر.
- لا تتأثر استقلالية عضو مجلس الإدارة بسبب كونه موظفاً في الشركة الأم أو أي من شركاتها التابعة في حالة امتلاك أي من هذه الشركات من قبل الحكومة أو في حالة (٧٥٪) على الأقل من الشركة الأم أو الشركات التابعة مملوكة للحكومة.

وحرصًا على استمرار استقلالهم، يجب على أعضاء مجلس الإدارة الإفصاح عن طبيعة مناصبهم في المؤسسات الأخرى، بما في ذلك الشركات والمؤسسات العامة، وبيان المدة المحددة لكل منصب، سواءً عن انضمامهم إلى الشركة أو عند تغير مناصبهم.

٣.٣ تمثيل الأعضاء الإناث في مجلس الإدارة

تم إعادة تشكيل مجلس إدارة الشركة في سنة ٢٠١٩، وتم ارسال اعلان يتماشى مع القوانين واللوائح المعمول بها سعياً وراء الترشيحات للمجلس من الأعضاء المؤهلين. وبعد ذلك راجعت لجنة الترشيحات والمكافآت جميع الترشيحات الواردة للتعيين في المجلس وفقاً للنظام الأساسي للشركة واللوائح المعمول بها، ومع ذلك لم يتم استلام أي ترشيحات من الإناث ولذلك لا يوجد تمثيل نسائي في مجلس الإدارة الحالي.

٣.٤ مؤهلات أعضاء المجلس وخبرتهم

تكون مؤهلات وخبرات أعضاء المجلس الحالي على النحو التالي:

الاسم	المؤهل	الخبرة	العضوية في شركة مساهمة	العضويات الأخرى
السيد/ محمد ثاني مرشد الرميثي	رجل أعمال	+٢٠ عام	• رئيس مجلس إدارة "أربتك" • عضو مجلس إدارة بنك ابوظبي الأول	• رئيس اتحاد غرف تجارة وصناعة الإمارات العربية المتحدة • رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي • رئيس مجلس إدارة شركة ثاني مرشد يونيليفر
السيد/ خليفة محمد عبد العزيز ربيع المهيري	بكالوريوس المحاسبة وإدارة الأعمال	+٢٠ عام	• رئيس مجلس إدارة شركة الخزنة للتأمين	• نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة الربيع • رئيس مجلس إدارة أبوظبي القابضة • رئيس مجلس أمناء جامعة الحصن
السيد/ محمد أحمد القمزي	بكالوريوس الإدارة وماجستير إدارة الأعمال التنفيذي (EMBA) وبرنامج تطوير القادة (PLD)	+١٥ عام	-	• المدير التنفيذي للأسهم الداخلية – جهاز أبوظبي للاستثمار • عضو مجلس إدارة جمعية الخالدية التعاونية • عضو المجلس الاستشاري الوطني
السيد/ عبد الغفار عبد الخالق الخوري	رجل أعمال	+٢٠ عام	-	• الرئيس التنفيذي لشركة عبد الخالق الخوري وأولاده • المدير العام لشركة ميليبول انترناشونال
السيد/ محمد راشد مبارك الكتبي	رجل أعمال	+١٥ عام	-	-
السيد/ ربيع محمد عبد العزيز ربيع المهيري	رجل أعمال	+١٥ عام	• عضو مجلس إدارة شركة الخزنة للتأمين	• المدير الإداري لشركة اليكتروميكانيكال • عضو مجلس إدارة مجموعة الربيع
السيد/ داغر درويش المرر	ماجستير في العلاقات الدولية (جامعة كوينزلاند)	+١٥ عام	-	• المدير العام في مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي
الدكتور/ محمد راشد أحمد خلف الهاملي	دكتوراه	+٢٤ عام	-	• الامين العام للمجلس التنفيذي في أبوظبي • رئيس مجلس إدارة شركة حديد الامارات • رئيس مجلس إدارة صناعات • رئيس مجلس إدارة شركة الإنشاءات البترولية الوطنية
السيد/ ماجد أحمد الكربي	بكالوريوس في الهندسة الميكانيكية	+٩٠ عام	-	-

٣.٥ مكآفات أعضاء مجلس الإدارة

تحدد الجمعية العمومية للشركة أجر أعضاء مجلس الإدارة بصفة سنوية. وطبقًا لنظام الشركة الأساسي وقواعد حوكمة الشركة، لا يمكن أن يتجاوز أجر أعضاء مجلس الإدارة ١٠٪ من صافي أرباح الشركة، عقب اقتطاع الاستهلاك والمخصصات القانونية.

كما يجب على لجنة الترشيحات والمكافآت أن تراجع، بصفة سنوية على الأقل، الأجور المقترح دفعها لأعضاء مجلس الإدارة، سواءً بصفتهم أعضاء في المجلس أو في لجان المجلس، وتقديم توصيات للمجلس حسبما يكون مناسباً.

في ٢٠١٩، حصل أعضاء مجلس الإدارة على مكافآت بلغ مجموعها ١١ مليون درهم فيما يتعلق بالعام المالي ٢٠١٨. وافقت الجمعية العمومية في ٢١ يونيو ٢٠٢٠ على مبلغ ١١ مليون درهم (٦٪ من صافي الربح) كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية ٢٠١٩.

وبخلاف المخصص سالف الذكر للمكافآت، لم يتم دفع أي بدلات أخرى لأعضاء مجلس الإدارة نظير حضور اجتماعات المجلس أوعضوية اللجان التي يشكلها المجلس لعام ٢٠١٩.

٣.٦ اجتماع مجلس الإدارة

اجتماع مجلس الإدارة
عقد مجلس الإدارة خمسة (٥) اجتماعات خلال عام ٢٠١٩ في التواريخ التالية :

الاسم	الاجتماع رقم ١ ٢٠١٩/١/٠٨	الاجتماع رقم ٢ ٢٠١٩/٢/١٣	الاجتماع رقم ٣ ٢٠١٩/٣/١٩	الاجتماع رقم ٤ ٢٠١٩/٥/٠١	الاجتماع رقم ٥ ٢٠١٩/١١/١٢
السيد/ محمد ثاني مرشد الرميثي	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ خليفة محمد عبد العزيز ربيع المهيري	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ عبد الله علي مصلح الأحبابي	✓	✗	✗	ملحوظة رقم ٢	ملحوظة رقم ٢
السيد/ محمد أحمد القمزي	✓	✓	✓	✗	✓
السيد/ عبد الغفار عبد الخالق الخوري	✓	✓	✓	✗	✓
السيد/ محمد راشد مبارك الكتبي	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ ربيع محمد عبد العزيز ربيع المهيري	✓	✓	✓	✗	✓
السيد/ أحمد سعيد المريخي	✗	✓	✓	ملحوظة رقم ٢	ملحوظة رقم ٢
السيد/ داغر درويش المرر	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتور/ محمد راشد أحمد الهاملي	ملحوظة رقم ٢	ملحوظة رقم ٢	ملحوظة رقم ٢	✓	ملحوظة رقم ١
السيد/ ماجد أحمد الكربي	ملحوظة رقم ٢	ملحوظة رقم ٢	ملحوظة رقم ٢	✓	✓

✓ تشير إلى حضور الاجتماع ✗ تشير إلى الغياب عن الاجتماع

ملحوظة رقم ١: اعتذر عضو مجلس الإدارة عن حضور الاجتماع وفوض احد الاعضاء.
ملحوظة رقم ٢: تم استبدال السيد/ عبد الله علي مصلح الأحبابي والسيد/ أحمد سعيد المريخي بالدكتور/ محمد راشد أحمد الهاملي والسيد/ ماجد أحمد الكربي كأعضاء مجلس إدارة في الجمعية العمومية السنوية المنعقدة في ٢١ أبريل ٢٠١٩.

٣.٧ سكرتير مجلس الإدارة

تم شغل منصب سكرتير مجلس الإدارة في عام ٢٠١٩ من قبل المستشار الخارجي ألين وأوفري، وهي شركة محاماة دولية تم تعيينها في عام ٢٠١٢. تضم ألين وأوفري أكثر من ٥،٥٠٠ موظف، و٢٨٠٠ محام، وأكثر من ٥٥٠ شريكاً وأكثر من ٤٠ مكتباً في ٣٠ دولة مختلفة. يوصي فريقهم كلاً من الجهات الراعية والمستثمرين - بما في ذلك شركات الأسهم الخاصة والهيئات الحكومية والمؤسسات المالية وعملاء الشركات - بشأن إنشاء الصناديق والقضايا ذات الصلة، بما في ذلك الجوانب الشرعية لهياكل الصناديق. لديهم خبرة كبيرة في تقديم المشورة للعملاء بشأن النزاعات التجارية وخرق مطالبات العقود وخاصة تلك بموجب قوانين دول مجلس التعاون الخليجي. بالإضافة إلى ذلك ، لديهم خبرة واسعة في صياغة القوانين واللوائح والتشريعات والعمل على التحكيم التي تشمل النزاعات في جميع أنحاء الشرق الأوسط، بما في ذلك في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والعراق وعمان والبحرين ومصر والأردن.

فيما يلي بيان بواجباتهم خلال العام:

- إعداد وإرسال الدعوات لاجتماعات مجلس الإدارة؛
- توزيع جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة؛
- تدوين محاضر الاجتماع خلال اجتماع مجلس الإدارة؛
- تقديم الاستشارات القانونية لمجلس الإدارة عند الحاجة.

٣.٨ واجبات واختصاصات المجلس التي تؤديها الإدارة التنفيذية

وطبقًا للنظام الأساسي وبموجب مختلف القرارات، فوض مجلس إدارة الشركة إلى لجان المجلس الأخرى أو الرئيس التنفيذي أو باقي المسؤولين، سلطة إجراء الأعمال نيابة عن الشركة. وسعياً لتحقيق هذا الغرض، فوض المجلس للرئيس التنفيذي سلطة إجراء أعمال الشركة في دولة الإمارات وخارجها، والقيام بكل التصرفات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة في إطار الحدود المالية.

تفاصيل التفويض الخاص على النحو التالي:

اسم الشخص المفوض	مدة التفويض
السيد/ ياسر زغلول	٣٠ اغسطس ٢٠١٦ حتى ٢٩ أغسطس ٢٠١٩
السيد/ ياسر زغلول	٢٧ اغسطس ٢٠١٩ حتى ٢٦ أغسطس ٢٠٢٢

وعلى وجه التحديد، كلا التفويضين المعتمدين من رئيس المجلس يتيح للرئيس التنفيذي :

- توقيع كل مراسلات الشركة لدى الإدارات الحكومية والمحلية ؛
- استكمال الإجراءات القانونية نيابة عن الشركة طبقًا لسياسات وإجراءات الشركة ؛
- تحديد عناوين الإخطارات والتحذيرات وإرسالها واستلامها نيابة عن الشركة ؛
- التوجه إلى كل الإدارات والمؤسسات الاتحادية والمحلية لاستكمال وتوقيع كل المتطلبات الإدارية والقانونية والقضائية لأعمال الشركة ؛
- توقيع كل العطاءات والمناقصات وعقود التوريد وعقود المشروعات التي تنفذها الشركة، أو تُنفذ نيابة عنها عن طريق التعاقد من الباطن ؛ و
- توقيع عقود بيع المواد أو السيارات أو المعادن التي ترغب الشركة في التصرف فيها وبيعها لأطراف خارجية.

٣.٩ التعاملات مع الأطراف ذات الصلة

تشمل الأطراف ذات الصلة حكومة أبوظبي وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة والجهات الإدارية التي تتعامل معها "المجموعة" بالإضافة إلى المؤسسات التي قد يكون لحكومة أبوظبي أو أعضاء مجلس الإدارة أو "المجموعة" أو إحدى الشركات التابعة لها تأثيرًا كبيرًا عليها أو المؤسسات التي قد يكون لها تأثيرًا كبيرًا على المجموعة. في سياق الأعمال التجارية العادية، تقدم "المجموعة" خدمات إلى تلك المؤسسات وتتلقى خدماتها وفقًا للشروط المتفق عليها من الإدارة. تستمد "المجموعة" جزءًا كبيرًا من عائداتها داخل دولة الإمارات العربية المتحدة من حكومة أبوظبي ودوائرها والجهات ذات الصلة.

إن الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة المدرجة في بيان المركز المالي الموحد هي كما يلي:

(ألف درهم)	
أرصدة لدى حكومة أبوظبي والكيانات ذات الصلة	
ذمم تجارية مدينة وذمم مدينة أخرى	٢,٧٥٩,٧٤٣
الأرصدة لدى المساهمين (باستثناء حكومة أبوظبي والجهات ذات الصلة):	
ذمم تجارية مدينة وذمم مدينة أخرى	١,٦٢٦
ذمم تجارية دائنة وذمم دائنة أخرى	١,٠٠٠
المستحقات من المشروع المشترك للأعمال المتعلقة بالمشروع:	
ذمم تجارية مدينة وذمم مدينة أخرى	٤٥٩,٨٤٩

إن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المدرجة في بيان الربح أو الخسارة الموحد هي كما يلي:

الحكومة والجهات ذات الصلة	
العائدات المتحصلة خلال الفترة	٢,٣٨٨,٧٢٦
المشروع المشترك	
العائدات المتحصلة خلال الفترة	٢٩١,٦٨٠

المعاملات الأطراف الأخرى ذات الصلة

منحت بلدية أبوظبي في عام ٢٠١٩ "الشركة" الحق في استخدام الأرض في مرافق الشركة بالمصفح بتكلفة سنوية قدرها ١,٧٩٩ ألف درهم (٢٠١٩: ١,٧٩٩ ألف) سنوياً.

٣.١ الإدارة التنفيذية

يُعد الرئيس التنفيذي، مصحوبًا بدعم من فريق الإدارة، مسؤولاً عن الإدارة اليومية لأعمال الشركة. يوضح ما يلي الهيكل التنظيمي للشركة:

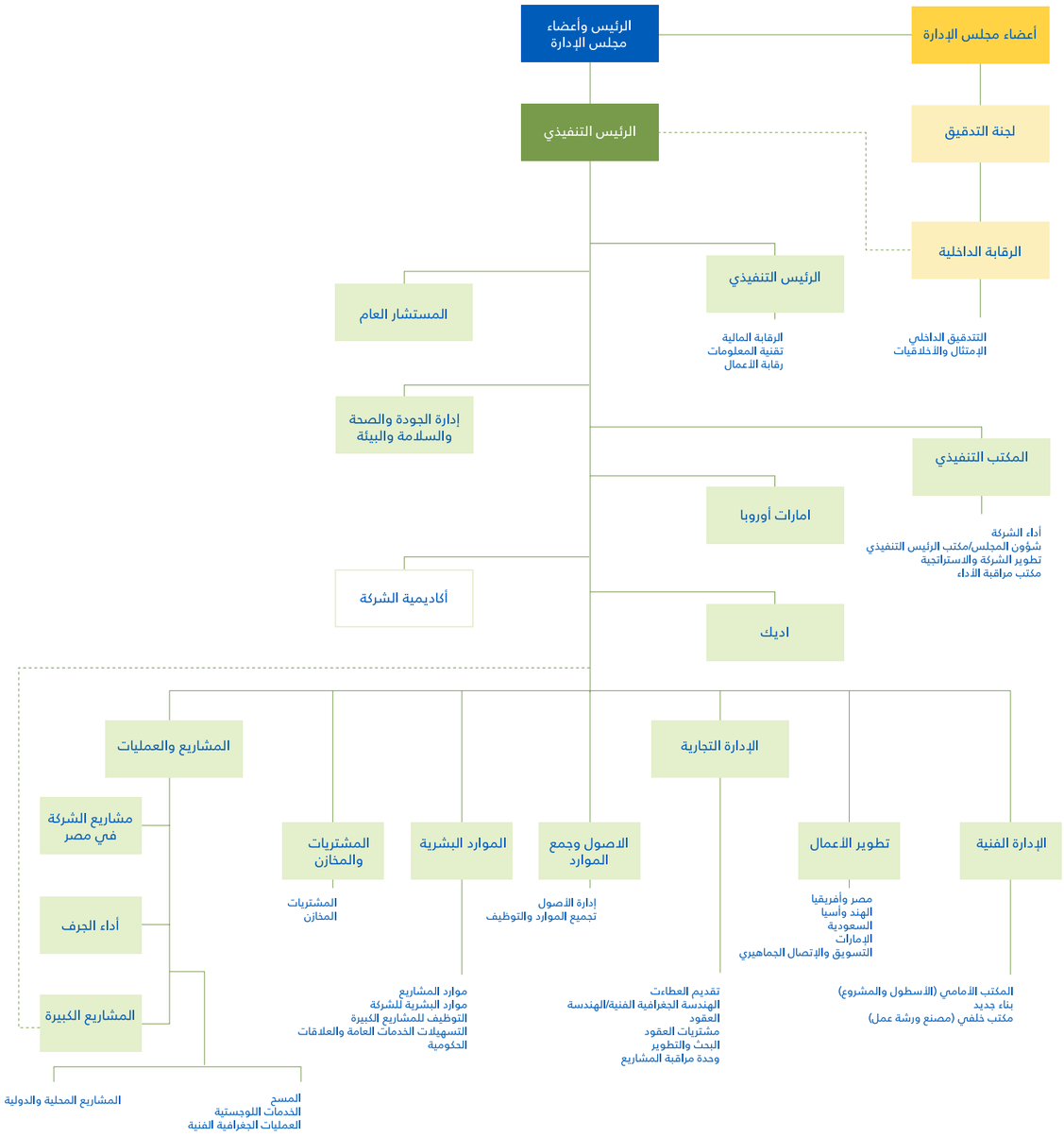

يوضح الجدول التالي بيانات فريق الإدارة التنفيذي الحالي لشركة الجرافات البحرية الوطنية، بالإضافة إلى تاريخ تعيينهم ورواتبهم وبدلاتهم ومكافآتهم التي دُفعت لهم في العام المالي ٢٠١٩ :

المنصب	تاريخ التعيين في المنصب الحالي	إجمالي الرواتب والبدلات المدفوعة لعام ٢٠١٩ (بالدرهم)	المكافآت لعام ٢٠١٩ (بالدرهم)	أي مكافأة نقدية/ عينية أخرى للعام ٢٠١٩
الرئيس التنفيذي	٢٠١٠/١/١	٥,٧٦٨,٨٨٧	٣,٠٠٠,٠٠٠	-
الرئيس المالي	٢٠١٨/٦/١٨	١,٤٧٩,٧٢٥	١٠٠,٠٠٠	-
مدير عمليات المشاريع الاول	١٨/١٢/١٦	١,٥٨٧,٢٩٣	٢٥٠,٠٠٠	-
مدير المشتريات والمخازن الاول	٢٠١٦/٦/١٩	١,٠١٧,٢١٣	٦٠,٠٠٠	-
مدير الأصول والاستثمار الاول	٢٠١٧/٥/٢٤	١,٢٣٧,٠١٣	٨٠,٠٠٠	-
مدير تجاري أول	٢٠١٤/٦/١	١,٣٢٥,٣٣٧	٢٠٠,٠٠٠	-
المدير الفني	٢٠١٩/١/١	١,١٤٧,٦٩٧	٨٠,٠٠٠	-
مدير الموارد البشرية	٢٠١٨/١/١٥	٨٣٠,٧٣٨	٨٠,٠٠٠	-
مدير المكتب التنفيذي	٢٠١٨/٣/١	٦٢٢,٤٠٣	٥٠,٠٠٠	-
المدير المدني	٢٠١٩/٨/٢٢	١,٢٩٥,٩٦٢	٧٥,٠٠٠	-
مدير التجريف والاداء	٢٠١٩/١/١٦	١,٢٤٧,٩٤٤	٨٠,٥٨٢	-

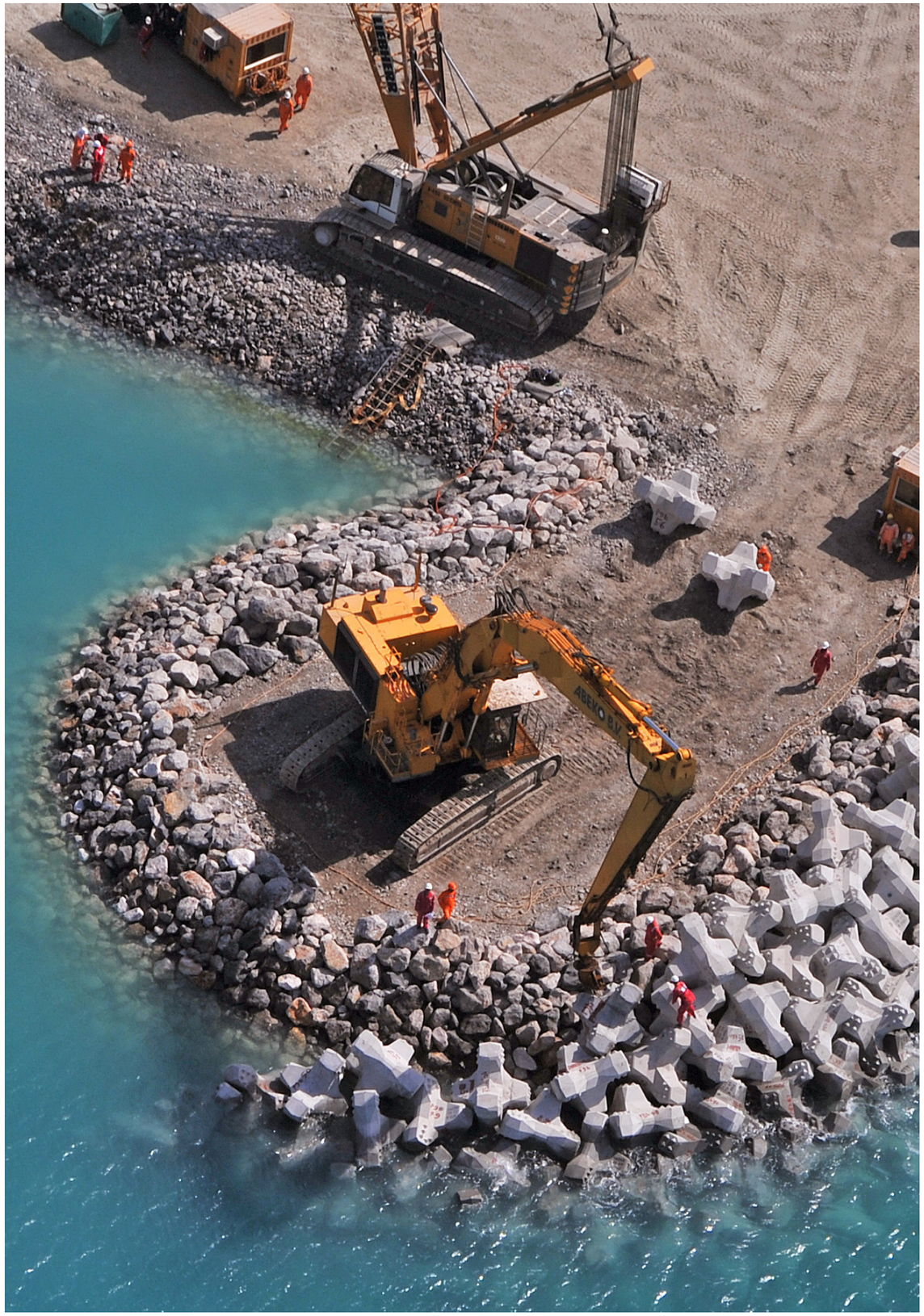

شركة الجرافات البحرية الوطنية
NMDC

المدققين الخارجيين

٤

٤.١ تعيين المدققين الخارجيين

مدقق الحسابات الخارجي للشركة المعيّن لعام ٢٠١٩ هو شركة إرنست آند يونغ. إرنست آند يونغ هي مؤسسة خدمات مهنية عالمية تبلغ قيمتها ٣١,٤ مليار دولار أمريكي وتضم أكثر من ٢٤٧,٥٧٠ موظفًا في أكثر من ١٥٠ دولة. إرنست آند يونغ شركة رائدة عالميًا في تقديم خدمات التدقيق والضرائب والمعاملات والخدمات الاستشارية.

لقد أوصت لجنة التدقيق، بعد الدراسة والتقييم، بتعيين شركة إرنست آند يونغ كمدقق حسابات خارجي للعام ٢٠١٩. تم تعيين إرنست آند يونغ كمدقق لحسابات الشركة بموجب قرار من المساهمين في اجتماع الشركة السنوي للجمعية العمومية لعام ٢٠١٩ المنعقد في ٢١ ابريل ٢٠١٩.

٤.٢ استقلالية المدققين الخارجيين

تطبق الشركة سياسة بشأن استقلال المدققين الخارجيين، لا يجوز بموجبها للمدقق الخارجي، أثناء قيامه بتدقيق القوائم المالية للشركة، بأداء أي خدمات فنية أو إدارية أو استشارية أو أي أعمال ذات صلة بواجباته المنوطة به، من شأنها التأثير على قراراته واستقلاله، أو أي خدمات أو أعمال لا يجوز أن يقدمها المدقق الخارجي، وفقًا لتقدير هيئة الأوراق المالية والسلع.

وتشمل سياسة الشركة تدابير لضمان استقلالية المدققين الخارجيين، تشمل ما يلي :

- يرشح المجلس المدقق الخارجي، بناءاً على توصيات لجنة التدقيق؛
- يتم تعيين المدقق الخارجي بموجب قرار الجمعية العمومية السنوية للشركة، لمدة عام واحد قابل للتجديد؛
- ينبغي أن يكون المدقق الخارجي مستقلاً عن الشركة ومجلس إدارتها ولا يجوز أن يكون شريكًا أو وكيلاً أو قريبًا، حتى من الدرجة الرابعة، لأي مؤسس أو مدير للشركة؛ و
- موافقة ومراجعة لجنة التدقيق لأي خدمات إضافية مقترحة من قبل المدققين الخارجيين.

وتشعر الإدارة بالارتياح حيال استقلالية شركة التدقيق الخارجي المعينة، من خلال استفسار مباشر من الشركة عن استقلالية فريق العمل المشارك في التدقيق الخارجي والمدققين يأكدون على استقلاليتهم الى لجنة التدقيق في العرض المقدم كل ربع سنة.

٤.٣ أتعاب المدققين الخارجيين

فيما يلي تفاصيل رسوم المدقق الخارجي لعام ٢٠١٩:

اسم المدقق الخارجي	إرنست آند يونغ
اسم شريك التدقيق الخارجي	السيد/ أحمد الدالي
سنوات العمل كمدقق خارجي للشركة	عامين
أتعاب مراجعة / تدقيق القوائم المالية للشركة عام ٢٠١٩	٦٧٨,١٠٠ درهم
خلال السنة المالية ٢٠١٩، قدمت إرنست آند يونغ خدمات إستشارية ضريبية مقابل رسوم بقيمة	٨١,٦٠٧ درهم

٤.٤ الخدمات التي تم الحصول عليها من شركات تدقيق خارجية أخرى

تشمل الخدمات التي تم الحصول عليها من شركات تدقيق خارجية أخرى :

مقدم الخدمة	طبيعة الخدمة	قيمة الخدمة (درهم)
ديلويت آند توشي	التقييم والعناية الواجبة المالية	٧٢١,٦٧٤

٤.٥ تقرير التحفظات الخاص بمدققي الحسابات الخارجيين

التحفظات التي توصل اليها مدققي الحسابات الخارجيون (إرنست آند يونغ) في القوائم المالية لعام ٢٠١٩ هي على النحو التالي:

أساس التحفظات التي تم التوصل إليها في القوائم المالية المرحلية والسنوية

تشمل الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ذمم مدينة غير مفوترة مرتبطة بعقود معينة تم إبرامها مع حكومة أبوظبي أو دوائرها أو أطرافها ذات الصلة. لم نتمكن من الحصول على أدلة كافية ومناسبة لدعم إمكانية تحصيل مبالغ اجمالية بقيمة ٤٦٤,٣٥٦ الف درهم (عقود شفهية) و ١٥٢,٨٩١ الف درهم (عقود موقعة) مضمونة في هذه الارصدة، بسبب عدم وجود عقود محررة و/ أو التأخير الكبير في تقديم الفواتير والتحصيل. وبالتالي، لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت هناك أي تعديلات ضرورية لتلك المبالغ.

التركيز على الامور في القوائم المالية المرحلية والسنوية

كما هو مذكور في الايضاحات الواردة بالقوائم المالية الموحدة، تشمل الذمم المدينة غير المفوترة مبلغ ٦٠٠,٠٠٠ ألف درهم تم الاعتراف بها على أساس المطالبات المقدمة إلى العميل في الفترات السابقة. لا يزال المبلغ النهائي للمطالبات قيد التفاوض ويخضع لمراجعة الاستشاري، حيث قد يكون لإتمام هذه العملية تأثير كبير على المبالغ المستحقة التي تم الاعتراف بها. راينا غير متحفظ فيما يتعلق بهذه الفقرة.

شركة الجرافات البحرية الوطنية
NMDC

لجان مجلس الإدارة

٥

٥ لجان مجلس الإدارة

تأسست لجان مجلس الإدارة التالية بقرار مجلس الإدارة، وتشمل أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين / مستقلين :

اسم اللجنة التابعة لمجلس الإدارة	الأعضاء
لجنة التدقيق	السيد/ محمد أحمد القمزي (رئيس اللجنة) السيد/ محمد راشد مبارك الكتبي (عضو اللجنة) السيد/ عبد الغفار عبد الخالق الخوري (عضو اللجنة) السيد/ داغر درويش المرر (عضو اللجنة)
لجنة الترشيحات والمكافآت	السيد/ عبد الغفار عبد الخالق الخوري (رئيس اللجنة) السيد/ محمد أحمد القمزي (عضو اللجنة) السيد/ ربيع محمد عبد العزيز ربيع المهيري (عضو اللجنة) السيد/ محمد راشد مبارك الكتبي (عضو اللجنة)
* اللجنة الفنية	السيد/ داغر درويش المرر (رئيس اللجنة) السيد/ عبد الغفار عبد الخالق الخوري (عضو اللجنة) السيد/ ماجد أحمد عمر الكربي (عضو اللجنة)
** اللجنة الاستراتيجية	السيد/ محمد أحمد القمزي (رئيس اللجنة) السيد/ أحمد سعيد المريخي (عضو اللجنة) السيد/ ربيع محمد عبد العزيز ربيع المهيري (عضو اللجنة) السيد/ عبد الغفار عبد الخالق الخوري (عضو اللجنة)

* تم إعادة تشكيل اللجنة في ١ مايو ٢٠١٩ في اجتماع مجلس الإدارة رقم ٤ لعام ٢٠١٩.
** في ١ مايو ٢٠١٩ تم حل اللجنة في اجتماع مجلس الإدارة رقم ٤ لعام ٢٠١٩.

وقد وافقت الشركة على شروط مرجعية رسمية (مواثيق) لكل لجنة من هذه اللجان، بحيث تتناول هذه الشروط المرجعية تشكيل اللجنة وواجباتها ومسؤولياتها، علاوة على أمور أخرى. وتلتزم هذه الشروط المرجعية بمتطلبات قواعد حوكمة الشركة.

وتحكم البنود التالية العلاقة بين مجلس الإدارة واللجان التابعة لها، وفقًا لدليل حوكمة الشركة :

- رفع التقارير إلى مجلس الإدارة: ترفع كل لجنة تقاريرها بصفة منتظمة إلى المجلس بشأن الأنشطة التي تقوم بها وممارستها لصلاحياتها – ويشمل ذلك إطلاع المجلس في كل اجتماع للمجلس على كل القرارات التي اتخذتها اللجان منذ آخر اجتماع للمجلس؛
- التقييم السنوي: تُقيّم كل لجنة عملها طبقًا لشروطها المرجعية ذات الصلة بصفة سنوية، مع السعي لتحسين أعمال اللجنة المختصة أو علاقتها بمجلس الإدارة؛ و
- متابعة المجلس: يتابع مجلس الإدارة عمليات اللجان لضمان التزامها بشروطها المرجعية.

٥.١ لجنة التدقيق

يقر السيد/ محمد أحمد القمزي رئيس لجنة التدقيق بمسؤوليته عن نظام اللجنة في الشركة وعن مراجعته لآلية عملها والتأكد من فعاليتها.
يتمثل دور اللجنة في مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية الخاصة بالشركة، ومراقبة سلامة تقارير الشركة ومعلوماتها المالية، وتنفيذ سياسة اختيار مدققي حسابات الشركة وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة، ومراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، ووضع قواعد لتمكين الإبلاغ عن الانتهاكات بشكل سري، وضمان تنفيذ مدونة قواعد السلوك.

تتفق واجبات ومسؤوليات لجنة التدقيق طبقًا لشروطها المرجعية المعتمدة. وبصفة خاصة، تضطلع لجنة التدقيق بالواجبات والمسؤوليات التالية:

- الإشراف على نزاهة القوائم المالية للشركة والتقارير السنوية والفصلية ومراجعتها؛
- وضع وتطبيق سياسة التعاقد مع المدققين الخارجيين، والمتابعة والإشراف على مؤهلات واستقلال وأداء المدقق الخارجي؛
- الإشراف على مؤهلات واستقلالية وأداء موظفي التدقيق الداخلي للشركة، واعتماد خطة التدقيق السنوية التي يُعدها المدققون الداخليون؛
- مراجعة خطابات وتقارير وتوصيات إدارة المدقق الداخلي والخارجي، وردود الإدارة، والإشراف على تنفيذ الإجراءات التي توصي بها لجنة التدقيق؛
- مراجعة أنظمة الرقابة المالية والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركة؛
- الإشراف على نطاق التزام الشركة بقواعد السلوك ومختلف الالتزامات القانونية والتنظيمية؛ و
- مراجعة أو دراسة أي إدعاءات بالاحتيال أو السرقة تُطرح على لجنة التدقيق، والمقدمة عن طريق الموظفين أو أعضاء مجلس الإدارة أو ضدهم، وتقديم التوصيات المناسبة للمجلس.

وقد عقدت لجنة التدقيق سبعة (٧) اجتماعات خلال عام ٢٠١٩، لأداء الواجبات التي أسندها مجلس الإدارة وقواعد حوكمة الشركة إلى لجنة التدقيق. وفيما يلي تفاصيل اجتماعات لجنة التدقيق المنعقدة أثناء عام ٢٠١٩ :

الاسم	الاجتماع رقم ١ ١٩/١/٢٢	الاجتماع رقم ٢ ١٩/٢/١٣	الاجتماع رقم ٣ ١٩/٣/١٩	الاجتماع رقم ٤ ١٩/٥/١٣	الاجتماع رقم ٥ ١٩/٧/٣١	الاجتماع رقم ٦ ١٩/١٠/٦	الاجتماع رقم ٧ ١٩/١١/١٠
السيد/ محمد أحمد القمزي (رئيس اللجنة)	✓	✓	✓	ملاحظة رقم ١	✓	✓	✓
السيد/ محمد راشد مبارك الكتبي (عضو)	✗	✓	✓	✓	✗	✓	✓
السيد/ عبد الغفار عبد الخالق الخوري (عضو)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ داغر درويش المرر (عضو)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

✓ تشير إلى حضور الاجتماع ✗ تشير إلى الغياب عن الاجتماع

ملاحظة رقم ١ : اعتذر عضو اللجنة عن حضور الاجتماع وفوض احد الاعضاء.

وقامت لجنة التدقيق بتقديم التقرير السنوي إلى مجلس الإدارة، ويُعنى التقرير بالأنشطة التي قامت لجنة التدقيق بتنفيذها خلال عام ٢٠١٩، لأداء المسؤوليات المنوطة بها.

٥.٢ لجنة الترشيحات والمكافآت

يقر السيد/ عبد الغفار عبد الخالق الخوري رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت بمسؤوليته عن نظام اللجنة في الشركة وعن مراجعته لآلية عملها والتأكد من فعاليتها.

يتمثل دور اللجنة في وضع سياسة ولوائحها بشأن الترشيح لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، على أساس منح المكافآت والامتيازات والحوافز والمرتبات لأعضاء المجلس والموظفين وسياسات الموارد البشرية الأخرى ذات الصلة.

تتفق واجبات ومسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت المدونة في ميثاق اللجنة مع قواعد الحوكمة الواردة في قواعد حوكمة الشركة. وبصفة خاصة، تضطلع لجنة الترشيحات والمكافآت بالواجبات والمسؤوليات التالية:

- تنظيم ومتابعة إجراءات ترشيح المجلس في ضوء متطلبات القوانين والأنظمة السارية وقواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع، علاوة على تحديد احتياجات الشركة للموظفين المؤهلين على مستوى الإدارة العليا وأساس الاختيار؛
- التأكد من الاستقلال المستمر لأعضاء المجلس المستقلين؛
- مراجعة واعتماد شروط وأحكام عقود الخدمة الخاصة بالرؤساء التنفيذيين وموظفي الإدارة العليا، بالتشاور مع رئيس مجلس الإدارة و / أو الرئيس التنفيذي؛
- المراجعة السنوية على الأقل للأجور (التي تشمل الراتب الأساسي والبدلات الأخرى وأي بنود من الراتب أو المكافآت مرتبطة بالأداء) الخاصة بموظفي الشركة، بما في ذلك فريق الإدارة العليا، والأجور المقترح دفعها لأعضاء مجلس الإدارة؛ و
- إعداد خطة خلافة وظيفية لمجلس الإدارة ولجانه، والرئيس التنفيذي وأفراد الإدارة الرئيسيين.

تجتمع لجنة الترشيحات والمكافآت حسب الحاجة. وقد اجتمعت لجنة الترشيحات والمكافآت مرة واحدة (١) خلال عام ٢٠١٩، وفيما يلي تفاصيل الاجتماعات:

الاسم	لاجتماع رقم ١ ١٩/٢/١٣
السيد/ عبد الغفار عبدالخالق الخوري (رئيس اللجنة)	✓
السيد/ محمد أحمد القمزي (عضو)	✓
السيد/ محمد راشد مبارك الكتبي (عضو)	✓
السيد/ ربيع محمد عبدالعزيز ربيع المهيري (عضو)	✓

✓ تشير إلى حضور الاجتماع ✗ تشير إلى الغياب عن الاجتماع

٥.٣ اللجنة الفنية

يقر السيد/ داغر درويش المرر رئيس اللجنة الفنية بمسؤوليته عن نظام اللجنة في الشركة وعن مراجعته لآلية عملها والتأكد من فعاليتها.
تتوافق واجبات ومسؤوليات اللجنة الفنية وفقاً للميثاق المعتمد مع قواعد الحوكمة المنصوص عليها في قانون حوكمة الشركات. وعلى وجه الخصوص، تتولى اللجنة الفنية المهام والمسؤوليات الرئيسية التالية:

- تقييم واعتماد التوصيات المقدمة من الإدارة التنفيذية ورفعها إلى مجلس الإدارة للموافقة النهائية عليها فيما يتعلق بما يلي:
  - الحصول على أسطول واتفاقيات الشراء ذات الصلة ، بما في ذلك بناء الحفارات الجديدة.
  - التخلص من الأسطول واتفاقيات التخلص ذات الصلة.
- توفير الرقابة على إدارة الأسطول المملوك للشركة.
- اي أمور أخرى يقررها المجلس.

لم تجتمع اللجنة الفنية خلال عام ٢٠١٩ ؛ ومع ذلك فقد وافقوا على قرار واحد وأرسلوه إلى مجلس الإدارة في ٧ يناير ٢٠١٩. وقد تم التوقيع على القرار من قبل جميع أعضاء اللجنة.

٥.٤ اللجنة الإستراتيجية

يقر السيد/ محمد أحمد القمزي رئيس اللجنة الإستراتيجية بمسؤوليته عن نظام اللجنة في الشركة وعن مراجعته لآلية عملها والتأكد من فعاليتها.

تتوافق واجبات ومسؤوليات اللجنة الإستراتيجية وفقا للميثاق المعتمد مع قواعد الحوكمة المنصوص عليها في قانون حوكمة الشركات. وعلى وجه الخصوص، تتولى اللجنة المهام والمسؤوليات الرئيسية التالية:

- مراجعة وتقييم التوصيات المقدمة من الإدارة التنفيذية فيما يتعلق باستراتيجية الأعمال والميزانيات والخطة السنوية.
- العمل مع الإدارة التنفيذية على تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة حول استراتيجية العمل والأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل للشركة، بما في ذلك جميع الشركات التابعة والشركات الحليفة.
- مراجعة وتقييم الاستثمارات الرأسمالية واسعة النطاق والنفقات التشغيلية.
- مراجعة وتقييم الخطط التشغيلية للشركة دعماً للخطة الإستراتيجية للشركة وإحالتها إلى مجلس الإدارة للحصول على الموافقة النهائية، بما في ذلك:
  - استراتيجية التوسع، بما في ذلك إنشاء شركات تابعة، وفروع، ومشاريع مشتركة جديدة.
  - استراتيجية الاستحواذ.
  - فرص لعمليات الاستحواذ المحتملة.
- مراجعة وتقييم النفقات الرئيسية غير المدرجة في الميزانية، بما في ذلك النفقات المتعلقة بالترتيبات التعاقدية مع الاستشاريين والمستشارين.
- مراجعة وتقييم الاستجابات للتطورات والعوامل الخارجية، مثل التغيرات في الاقتصاد واتجاهات الصناعة والمنافسة والتكنولوجيا، والتي قد تؤثر على الخطة الإستراتيجية للشركة.

لم تجتمع لجنة الإستراتيجية خلال عام ٢٠١٩ وفي ١ مايو ٢٠١٩ تم حل اللجنة في اجتماع مجلس الإدارة رقم ٤ من ٢٠١٩.

شركة الجرافات البحرية الوطنية
NMDC

نظام الرقابة الداخلية

٦

٦.١ نظام الرقابة الداخلية في شركة الجرافات البحرية الوطنية

يقر مجلس الإدارة بمسؤوليته عن نظام الرقابة الداخلية للشركة ومراجعة آلية العمل وضمان الفعالية. علاوة على ذلك، أصدرت إدارة الرقابة الداخلية ١٢ تقريراً إلى مجلس الإدارة في عام ٢٠١٩. فيما يتعلق بالمشكلات الرئيسية التي حدثت خلال عام ٢٠١٩، لم تواجه الشركة أي مشاكل كبيرة خلال عام ٢٠١٩.

وُضع نظام الرقابة الداخلية بالشركة لضمان قدرة المجلس والإدارة على تحقيق أهدافهما التجارية بأسلوب حصيف، علاوة على حماية مصالح مساهمي الشركة وباقي أصحاب الشأن، مع العمل في الوقت ذاته على الحد من المخاطر الأساسية كالاحتيال والنشاط التجاري غير المصرح به، والقوائم المالية المضللة، والتحمل غير المستنير للمخاطر، أو مخالفة الالتزامات القانونية أو التعاقدية، مع ضمان تحقيق أعلى مستوى من الجودة في بيئة آمنة ومستدامة.

وطبقًا لدليل حوكمة الشركة المعتمد، يُعد مجلس الإدارة مسؤولاً عن ضمان تطبيق الشركة

الإدارة	مدير الإدارة و المنصب	تاريخ التعيين	المؤهل	الخبرة
الرقابة الداخلية (تتكون من التدقيق الداخلي والامتثال والاخلاقيات)	كاشف نواز شيخ (مدير الرقابة الداخلية وضابط الامتثال والاخلاقيات)	من ٢٠١٩/٢/١ .	محاسب معتمد، وحاصل على شهادة مدقق داخلي معتمد ومحاسب التكلفة وإدارة الحسابات.	أكثر من ١٤ عامًا من الخبرة المهنية في مجالات التدقيق الداخلي، والتدقيق القانوني، وإدارة المخاطر، وحوكمة الشركات، ومراجعة العمليات التجارية.
الجودة والصحة والسلامة والبيئة (تتكون أيضاً من إدارة المخاطر)	محمد ياسين محمد (مدير الجودة والصحة والسلامة والبيئة)	من ٢٠١٦/٨/٢٥	- مهندس مدني - دبلوم في إدارة الاعمال - ايزو ٩٠٠١:٢٠١٥ مدقق رئيسي معتمد - شهادة نيبوش الدولية	أكثر من ٢٥ عامًا من الخبرة في الجودة، والصحة والسلامة والبيئة، والإنشاءات.

وتعد الإدارة مسؤولة عن ضمان تنفيذ وسائل الرقابة الداخلية الكافية (سواء المالية أو التشغيلية) بهدف حماية وإدارة أصول الشركة بأسلوب يتسم بالكفاءة والفعالية.

٦.٢ التقييم المستقل لنظام الرقابة الداخلية

تم تصميم الرقابة الداخلية بهدف التخفيف من المخاطر الكبرى التي تواجهها الشركة، وليس القضاء على هذه المخاطر. ومن المعلوم أن هذا النظام يوفر ضماناً معقولاً، لكنه ليس مطلقاً، لعدم حدوث أي خطأ أو سهو أو تحريف أو خسارة جوهرية. ويتحقق ذلك داخل الشركة من خلال مزيج من تحديد المخاطر، وعمليات التقييم والمراقبة، والاجتماعات المناسبة لاتخاذ القرار والإشراف، وضمان ومراقبة بعض الوظائف مثل التدقيق الخارجي، والتدقيق الداخلي، والسلوك والالتزام والجودة، والصحة والسلامة والبيئة. وقد تم تنفيذ هذه العمليات المستمرة، التي تتفق مع الممارسات الرائدة وقواعد حوكمة الشركة، طوال العام قيد المراجعة، وحتى تاريخ اعتماد التقرير السنوي والقوائم المالية.

خلال عام ٢٠١٩، خضعت الشركة للتقييمات المستقلة التالية عبر نظام الرقابة الداخلية الخاص بالشركة :

- التدقيق الخارجي السنوي والمراجعات المؤقتة للقوائم المالية المجمعة للشركة عن طريق إرنست آند يونغ، وهي شركة خدمات مهنية يشمل عمل التدقيق الخارجي تقييم وسائل الرقابة الداخلية في إعداد التقارير المالية، رغم أنه لا يقتضي إبداء الرأي بشأن فعالية الرقابة الداخلية للشركة.
- مراجعة العمليات والوظائف التجارية لشركة الجرافات البحرية الوطنية من خلال وظيفة التدقيق الداخلي، وفقًا لخطة تدقيق داخلي تعتمدها لجنة التدقيق. شمل نطاق التدقيق الداخلي لعام ٢٠١٩ كلاً من العمليات الأساسية وعمليات الدعم في الشركة، وتم تحديد أولوياته طبقًا لمنهج تحليل المخاطر.

وقد تم تصميم إجراءات التدقيق الداخلي على افتراض أن الإدارة تتحمل مسؤولية توفير نظام سليم للرقابة الداخلية، وأن العمل الذي يؤديه التدقيق الداخلي قد لا يؤدي إلى تحديد كل مواطن القوة والضعف التي ربما تكون موجودة، لكن يظل هناك احتمال معقول باكتشاف أي مخالفة جوهرية. وتركز إجراءات التدقيق الداخلي ايضاً على المجالات التي تشير الإدارة إلى أنها تمثل أكبر المخاطر وأنها تحظى بأهمية كبرى، وتخضع خطة التدقيق الداخلي في هذه المجالات لاعتماد لجنة التدقيق.

وتتبع وظيفة التدقيق الداخلي لجنة التدقيق تبعية مباشرة. وترفع إدارة التدقيق الداخلي تقاريرها بشأن أي توصيات رقابة إلى الإدارة العليا ولجنة التدقيق. وظيفة التدقيق الداخلي تأخذ بعين الاعتبار وتشتمل مجالات معينة للتدقيق في خطة التدقيق السنوية. ويتم إبلاغ لجنة التدقيق بالوقائع الجوهرية والمخالفات الكبرى للأنظمة ووسائل الرقابة.

أما وظيفة التدقيق الخارجي فتناقش خطاب إدارتها مع لجنة التدقيق لإبراز أوجه القصور في الرقابة، إن وُجدت. وتضمن العمليات المناسبة، التي تشمل المراجعة التي تقوم بها وظيفة التدقيق، اتخاذ إجراء تصحيحي في الوقت المناسب للأمور التي طرحها التدقيق الخارجي. وتقدم الإدارة خطة عمل لسد الثغرات وتطوير وسائل الرقابة الداخلية لتفادي وقوع أمثلة مشابهة في المستقبل، كما يتابع التدقيق الداخلي بانتظام تنفيذ خطة العمل ويرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق في حال عدم التنفيذ في الموعد المناسب.

وتعتمد وسائل الرقابة المالية الداخلية على سياسات وإجراءات مقررة. وتُعد الإدارة مسؤولة عن تنفيذ وسائل الرقابة الداخلية، وضمان كون الموظفين مؤهلين بصورة مناسبة، ووجود فصل مناسب بين الواجبات وإجراء مراجعة مستقلة مناسبة. وتخضع هذه المجالات لمراقبة مجلس الإدارة عبر لجنة التدقيق، ويتم تقييمها بشكل مستقل عن طريق وظائف التدقيق الداخلي والالتزام. ويتم تطبيق بعض العمليات لمراقبة فعالية الرقابة الداخلية، وتحديد المخالفات الجوهرية والإبلاغ عنها، والتأكد من اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب في الموعد المناسب. وتقوم إدارة الشؤون المالية في شركة الجرافات بتنسيق ومراجعة التقارير المالية والتنظيمية الشهرية والتعليق عليها، وتيسير عملية إعداد التقارير المالية المؤقتة والسنوية، بما في ذلك عملية التدقيق المستقلة.

تمت ملاحظة كل أوجه الضعف في الرقابة الداخلية خلال العام ونوقشت مع الإدارة ولجنة التدقيق لاتخاذ إجراءات تصحيحية. وتم ملاحظة قصور للرقابة الداخلية وتم مناقشتها خلال العام، وهي متعلقة إلى التأخير في وضع اللمسات الأخيرة على عقود المشاريع، والمشاكل في إنشاء الفروع الخارجية، والمخزون العالي، وكفاية بوليصة التأمين، والحد من الهوامش و / أو الخسائر من المشاريع وتأثيرها على ربحية الشركة، والأمن والنسخ الاحتياطي لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات المختلفة.

٦.٣ إدارة المخاطر

إن الوتيرة المتزايدة للتغيير، وطلب العملاء وعولمة السوق تضع إدارة المخاطر على جدول أعمال الشركة للتفكير المستقبلي. لذلك، تعد إدارة المخاطر والفرص جزءاً أساسياً من نهج إدارة الشركة، خاصة فيما يتعلق بدعم الإدارات والمشتريات والتجارة وغيرها.

٦.٤ الامتثال والاخلاقيات

الامتثال والاخلاقيات جزء من إدارة الرقابة الداخلية. ويتمثل دور ضابط الامتثال والأخلاقيات في التحقيق والتعامل مع أي أفعال خاطئة محتملة يشير إليها النظام التحذيري، والتحقق من التزام الشركة ومسؤوليها وموظفيها بالمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية (بما في ذلك القرارات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية)، والسياسات والإجراءات الداخلية للشركة، والالتزامات حيال الأطراف الخارجية (بما في ذلك الجهات المقرضة للشركة والجهات المناظرة لها).

ووضعت الشركة عام ٢٠١٣ سياسات وإجراءات للرقابة على الاحتيال، والتحذير والتحقيق. وقد صيغت هذه السياسات لتتيح للموظفين فرصة الإبلاغ بنية حسنة عن أي ممارسات غير أخلاقية أو غير لائقة يلاحظونها في الشركة. وتم تفويض مسؤولية الإشراف على السياسة وتنفيذها إلى مدير الاخلاقيات والامتثال. كما تتحمل إدارة الشركة مسؤولية محددة ترتبط بتيسير تنفيذ السياسة. وسعيًا لتحقيق ذلك، تقوم الشركة بعقد جلسات تواصل لنشر الوعي بالرقابة على الاحتيال والنظام التحذيري بين موظفي الشركة. وقام المختصون بالتحقيق الوافي في الوقائع المبلغ عنها أثناء العام من خلال النظام التحذيري، وحلها بشكل مناسب. بالإضافة إلى ذلك، ضمت الموارد البشرية في الشركة توعية ضمن برنامجها التعريفي للموظفيين الجدد.

٦.٥ الجودة والصحة والسلامة والبيئة

كجزء من رؤية الشركة لعام ٢٠١٩ والتزامها المستمر في الحفاظ على تميزها في الجودة والصحة والسلامة والبيئة، قامت شركة الجرافات الوطنية البحرية بتلبية المتطلبات الانتقالية لتطوير نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية رقم ١٨٠٠١:٢٠٠٧ القائم إلى أيزو رقم ٤٥٠٠١ وحصلت على شهادة في عام ٢٠١٩ لمواصلة الامتثال لأحدث المعايير الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، كجزء من نهج الجودة والصحة والسلامة والبيئة الاستباقي الخاص بنا تم إنجاز ما يلي:

- نجحت الشركة في الحفاظ على نظام إدارة مطبّق على متن الوحدات البحرية المعمول بها بالإضافة إلى كونها مؤهلة كوكالة توظيف / توظيف في MLC.
- الالتزام بالأداء ينعكس في جائزتنا جائزة NEESHAN "لأفضل أداء HSE" من موانئ أبوظبي للسنة الثانية التالية.

كان عام ٢٠١٩ معياراً في كفاءة نظام إعداد تقارير الصحة والسلامة وتحليل الأداء حيث قمنا بتطبيق برنامج إعداد تقارير الصحة والسلامة والبيئة. لم يستفد هذا فقط من نتائج عملية إعداد التقارير والتحليل الخاصة بنا، بل أدى أيضًا إلى تعزيز الملكية والعقلية القائمة على الأمان في جميع مواقع عملنا.
تتطلب التوقعات الكبيرة لعملائنا واستراتيجية الشركة المراقبة والتحسينات المستمرة لتحقيق أهدافنا ثم تجاوزها قدر الإمكان لتحقيق مستوى التميز الذي يتوقعه مقاولي الهندسة والتوريد والتشييد من قدراتنا. ينعكس هذا على مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بنا، والنهج الابتكاري في التخطيط وحل المشاكل. وبفضل التكنولوجيا الجديدة التي حصلنا عليها، تم التركيز على الفجوات التي تم تحديدها أثناء قياس الأداء والمراجعات الداخلية.

تجري تدابير تحسين أداء الجودة والصحة والسلامة والبيئة المتمثلة في تطبيق برنامج المراجعة الداخلية بانتظام. يتم التحقيق بدقة في جميع عيوب تطبيق النظام المسجلة وتحديد ثغرات الأداء واتخاذ الإجراءات التصحيحية لمنع تكرارها. يتم إبلاغ الدروس المستفادة إلى رؤساء الأقسام المعنيين ويتم تنفيذ الإجراءات وفقًا لذلك.

أظهر التزام إدارة الأقسام بتوقعات أنظمة إدارة الجودة والصحة والسلامة والبيئة تحسّنًا ملحوظًا كذلك بسبب تتابع المساءلة من قبل الإدارة العليا.

شركة الجرافات البحرية الوطنية
NMDC

مساهمة الشركة

٧

٧.١ مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركة

أدركت شركة الجرافات البحرية الوطنية أنه بعدم وجود إدارة حذرة، يمكن أن يكون لأنشطتها تأثيراً محتملاً على البيئة البحرية، وفرضت هذه الحقيقة على الشركة وضع أول خطة للمسؤولية الاجتماعية للشركات في ٢٠١٠ لمعالجة التحديات البيئية والاجتماعية وبالتالي تحقيق توقعات المساهمين. تتماشى خطة المسؤولية الاجتماعية للشركة مع رسالة شركة الجرافات البحرية الوطنية "البيئة، الناس، القيمة، الربح" وتؤكد على هدفها الاستراتيجي المتمثل في تنفيذ الأنشطة الموجهة نحو برنامج "لمصلحة المجتمع". إن خطة المسؤولية الاجتماعية للشركة التي تنتهجها شركة الجرافات البحرية الوطنية تم تهيئتها بانتظام لتناسب التغيرات التي تطرأ بيئة العمل الخاصة بها وتوقعات المساهمين. كما أن سياسة الصحة والسلامة والبيئة تهدف إلى "عدم إلحاق الأذى بالناس والبيئة والمجتمع" لضمان إلتزام شركة الجرافات البحرية الوطنية بحماية الجميع ومنع التلوث والحد من أي آثار كبيرة سالبة على البيئة فضلاً عن الإلتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها.

تحدد شركة الجرافات البحرية الوطنية وتختار مبادرات التابعة للمسؤولية الاجتماعية للشركة التي ترتبط بسياساتها واستراتيجياتها في المسؤولية الاجتماعية للشركة وتضيف قيمة إلى أربعة أجزاء، على النحو التالي:

- التبرعات: تشجع شركة الجرافات البحرية الوطنية على المبادرات التي تعزز مشاركتها في حياة المجتمع.
- عملاء شركة الجرافات البحرية الوطنية في الداخل: تشجع الشركة على المبادرات التي توفر ظروف عمل جيدة وآمنة تعزز ميزان الحياة العملية وترفع من مستوى مشاركة الموظفين.
- شركاء الأعمال والسلطات: تساهم شركة الجرافات البحرية الوطنية مع شركاء الأعمال والسلطات في تقديم رؤية أبوظبي للتخطيط العمراني والاقتصادي ٢٠٣٠. وتشجع استراتيجية الشراكة الطويلة الأمد مع عملائها وتشارك أعضاء اتحاد الجرافات المركزية والاتحاد الدولي للمقاولين البحريين الدروس والعلوم التي تعلمّتها.
- الصحة والسلامة والبيئة والبحر: تشجع شركة الجرافات البحرية الوطنية على المبادرات التي تؤدي إلى الحد من الآثار البيئية السالبة وتحقيق أداء بيئي عالي.

٧.٢ المساهمة لتطوير المجتمع المحلي

تقوم الشركة بتعيين أخصائي طرف ثالث مستقل لإجراء استطلاعات مجتمعية، لتقييم أداء المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتحديد الإجراءات اللازمة لتحسين إدارتها لسياسات واستراتيجيات ومبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركة.

تشمل المبادرات والأنشطة التي قامت بها الشركة في عام ٢٠١٩ ما يلي :

- التبرع بالدم؛
- المشاركة في حملة حظر العمل وقت الظهيرة؛
- المشاركة في رياضات أسبوعية مثل كرة القدم وكرة السلة؛
- جمعية الإمارات لرعاية المعاقين بصريا "التبرع بالكراسي المتحركة الكهربائية"؛
- مركز تنمية القدرات؛
- نادي خورفكان للمعاقين؛
- زيارة جناح السرطان بمستشفى خليفة؛
- رعاية العمرة - مصاريف الحج لعشرة موظفين؛
- حملة التوعية بمرض السرطان؛
- تشجيع المواهب المحلية على الارتباط بالشركة "المصورين"؛

- على مدى السنوات الماضية، ركزت الشركة بشكل رئيسي على الموظفين أو التبرعات المطلوبة للمدارس المتخصصة و / أو المستشفيات لمساعدة العائلات التي لديها أطفال من أصحاب الهمم؛
- تشجيع المتخصصين في الصحة والسلامة والبيئة لدى الشركة للانضمام إلى برنامج التطوع الوطني الذي تديره NCEMA.

٧.٣ المساهمة لحماية البيئة

الإدارة البيئية

الإشراف ومراقبة الجوانب البيئية لكافة مشاريع وأنشطة الشركة في أبو ظبي وبصفة خاصة في المقر الرئيسي للشركة في المصفح، ومشروع ميناء خليفة، ومشروع ميناء دلما وحيل وغشة بالإضافة إلى المشاريع الإقليمية والدولية في مصر وجزر المالديف.

الامتثال إلى المتطلبات البيئية القانونية

ضمان الامتثال للمتطلبات البيئية القانونية المحلية والاتحادية واستصدار التصاريح البيئية اللازمة (شهادات عدم ممانعة) للمشاريع كلما كان ذلك ممكناً مثل مشروع توسعة ميناء خليفة وحيل وغشة. بالإضافة إلى إجراء مراجعة لنظام مراقبة البيئة بالشركة للوفاء بمتطلبات الأيزو ١٤٠٠١:٢٠١٥ (تدقيق المراقبة) لعام ٢٠١٨.

الدراسات البيئية

موافقة هيئة البيئة - أبو ظبي على تعيين استشاريين طرف ثالث من أجل تنفيذ الدراسات البيئية للعديد من المشاريع – كلما كان ذلك ممكناً – التي تمت مراجعتها وتقييمها والموافقة عليها مؤخراً عن طريق الجهات المختصة (هيئة البيئة - أبو ظبي و/ أو العميل)، وتشمل مثل هذه الدراسات المراجعة البيئية الأولية /خطة الإدارة البيئية لبناء مشروع ميناء خليفة، وخطة الإدارة البيئية لبناء مشروع ميناء دلما، ومشروع حيل وغشة.

خطط المراقبة

الإعداد والتنفيذ الداخلي لخطة أو خطط مراقبة وإدارة البيئة بما يتوافق مع الدراسات البيئية للغير و/ أو المتطلبات البيئية القانونية المطبقة مثل خطة الحد من النفايات لعام ٢٠١٩ ومصنع امارات اوروبا، بالإضافة إلى تقارير آثار الكربون الفصلية لعمليات شركة الجرافات البحرية الوطنية في مقر الشركة الرئيسي في المصفح عن نفس العام.

الفحص والتدقيق

تنفيذ خطة الفحص البيئي التي تغطي كافة مشاريع شركة الجرافات البحرية الوطنية الجارية وأنشطة قاعدة المصفح وإجراء عمليات تدقيق بيئية بشكل دوري للمشاريع ومقر الشركة في مصفح لتقييم الامتثال لنظام المطور الجديد في الشركة (أيزو) ١٤٠٠١:٢٠١٥ بالإضافة إلى المتطلبات البيئية للمشروع.

مراقبة الأداء

تنفيذ برامج مراقبة لمؤشرات بيئية محددة مثل الماء والهواء والضجيج والنفايات والفضلات والتربة وغيرها وذلك بما يتوافق مع المتطلبات البيئية للمشروع ومتطلبات أنظمة الإدارة البيئية لشركة الجرافات البحرية الوطنية. وتتم المراقبة إما عن طريق استخدام شركة تمتلك معدات مثل أجهزة استشعار نوعية المياه في الموقع ومقياس الضجيج ومقياس الغبار ومقياس الإضاءة أو من خلال مختبرات خارجية معتمدة من قبل هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس للتربة والرواسب السائلة واختبار جودة الهواء، وقد نُفذت أمثلة على برامج المراقبة هذه في مشاريع ميناء خليفة وميناء دلما وحيل وغشة ومقر الرئيسي للشركة.

التوصيات والتوعية

تقديم التوصيات والتوعية والتدريب في المقر الرئيسي للشركة في المصفح ومواقع المشاريع حول الموضوعات البيئية ذات الصلة وبصفة خاصة التي لها علاقة مباشرة ببيئة العمل اليومية للموظفين بالإضافة إلى تلك الموضوعات المطلوبة للمشاريع مثل إدارة النفايات والثديات البحرية وملاحظة وتحديد نوعية الزواحف ومراقبة والتحكم في الفائض ومناولة وتخزين المواد الكيميائية والجوانب البيئية للتجريف.

شركة الجرافات البحرية الوطنية
NMDC

معلومات عامة

٨

٨.١ السعر الشهري لسهم الشركة مقارنة بالمؤشر العام ومؤشر القطاع

بيان سعر سهم الشركة في السوق (سعر الإغلاق وأعلى سعر وأدنى سعر)، والمؤشر العام للسوق ومؤشر القطاع، في نهاية كل شهر أثناء عام ٢٠١٩ :

الشهر	أعلى سعر	أقل سعر	سعر الإغلاق	مؤشر قطاع الخدمات	المؤشر العام
يناير	٤,٠٠٠	٣,٤٥٠	٤,٠٠٠	٢,٣٥٢,٨٧٠	٥,٠٤٤,٨٥
فبراير	٣,٩٠٠	٣,٣٥٠	٣,٥١٠	٢,٤٢٧,٨٩٠	٥,١٣٧,٨١
مارس	٣,٥٨٠	٣,٣١٠	٣,٣١٠	٢,٢٣٢,٣١٠	٥,٠٧٤,٦٥
أبريل	٤,٠٠٠	٣,٥٠٠	٣,٦٠٠	٢,٣٤٨,٩٩٠	٥,٢٥٨,٠٤
مايو	٤,١٠٠	٣,٦٠٠	٣,٦٩٠	٢,٤٦٦,٠٧٠	٥,٠٠٣,٥٨
يونيو	٣,٣٣٠	٢,٩١٠	٣,٣٠٠	٢,٣٩٧,٥١٠	٤,٩٧٩,٩٥
يوليو	٣,٥٠٠	٣,٠٢٠	٣,٣٠٠	٢,٤٣٥,٣٨٠	٥,٣١٧,٨٩
أغسطس	٣,٤١٠	٣,٠٣٠	٣,١٣٠	٢,٤٢٢,٦٩٠	٥,١٦٥,٥٧
سبتمبر	٣,٥٠٠	٣,١٠٠	٣,٢١٠	٢,٤٢٨,٦١٠	٥,٠٥٧,٣١
أكتوبر	٣,٤٥٠	٣,٠٠٠	٣,٤٠٠	٢,٣٠١,١٣٠	٥,١٠٧,٧٦
نوفمبر	٣,٥٥٠	٣,٣١٠	٣,٣٨٠	٢,٤٥٤,١١٠	٥,٠٣٠,٧٥
ديسمبر	٣,٦٥٠	٣,٤٤٠	٣,٥٠٠	٢,٦٣٤,٧٨٠	٥,٠٧٥,٧٧

٨.٢ مخطط أداء سهم الشركة بالمقارنة مع المؤشر العام ومؤشر القطاع الذي تنتمي إليه الشركة:

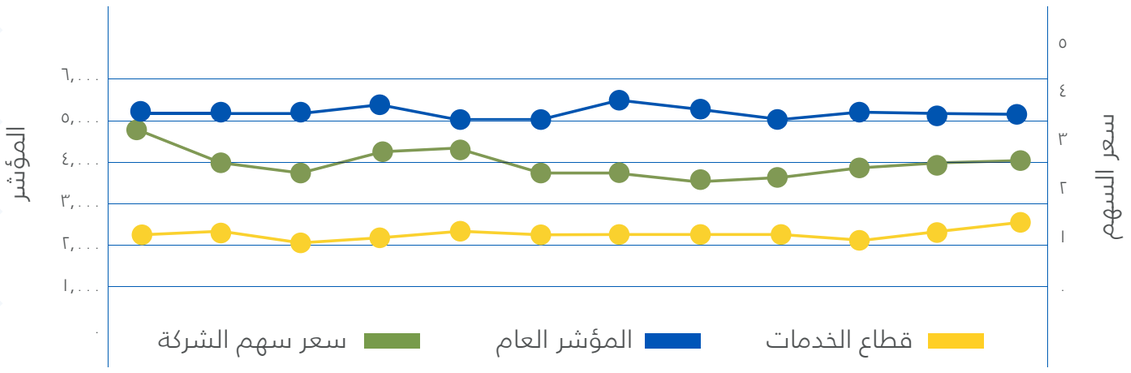

يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
٥٠٤٥	٥١٣٨	٥٠٧٥	٥٢٥٨	٥٠٠٤	٤٩٨٠	٥٣١٨	٥١٦٦	٥٠٥٧	٥١٠٨	٥٠٣١	٥٠٧٦
٢٣٥٣	٢٤٢٨	٢٢٣٢	٢٣٤٩	٢٤٦٦	٢٣٩٨	٢٤٣٥	٢٤٢٣	٢٤٢٩	٢٣٠١	٢٤٥٤	٢٦٣٥
٤	٣.٥١	٣.٣١	٣.٦	٣.٦٩	٣.٣	٣.٣	٣.١٣	٣.٢١	٣.٤	٣.٣٨	٣.٥

٨.٣ تقسيم ملكية أسهم شركة الجرافات حسب الجنسية وحسب الفئة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

فئة المساهمين	أسهم الأفراد	أسهم الشركات	أسهم الحكومة	إجمالي الأسهم
المواطنون الإماراتيون	٨٣,٨٣٥,٧٩٩	٨٦,٠٥٠,٢٤٢	٧٩,٩٩٩,٩٩٩	٢٤٩,٨٨٦,٠٤٠
مواطنو دول مجلس التعاون	٤,٣٦٦	٥٣,٠٩٣	.	٥٧,٤٥٩
العرب (بخلاف مواطني دول الخليج)	٤١,٧٢٢	.	.	٤١,٧٢٢
الأجانب	١٤,٧٧٩	.	.	١٤,٧٧٩
الإجمالي	**٨٣,٨٩٦,٦٦٦**	**٨٦,١٠٣,٣٣٥**	**٧٩,٩٩٩,٩٩٩**	**٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠**
النسبة المئوية	**٣٣,٥٦٪**	**٣٤,٤٤٪**	**٣٢,٠٠٪**	**١٠٠٪**

٨.٤ بيان مساهمي الشركة الذين يملكون ٥٪ أو أكثر من رأس مال الشركة، وذلك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

المساهم	عدد الأسهم	النسبة المئوية
حكومة أبوظبي – دائرة المالية	٧٩,٩٩٩,٩٩٩	٣٢,٠٠٪
.تصاميم العقارية ذ.م.م	٢٧,٨٤٨,٥٠٢	١١,١٤٪
مجموعة أبوظبي المتحدة للتطوير والاستثمار	٢٢,١٥١,٤٩٨	٨,٨٦٪
مؤسسه الهندسه والمقاولات لاعمال النفط-بيكو	١٦,٥٨٤,٥٣١	٦,٦٣٪

٨.٥ بيان ملكية المساهمين للشركة وذلك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

#	(ملكية الأسهم (سهم	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة
١	أقل من ٥٠,٠٠٠	٣,١٧٦	١١,٩١٢,٣٨٦	٤,٧٦٪
٢	٥٠,٠٠٠ و أقل من ٥٠٠,٠٠٠	١٥٨	٢٥,٦٨٤,٣٩٨	١٠,٢٧٪
٣	٥٠٠,٠٠٠ و أقل من ٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٥	٢٨,٧٣٦,٢٢٩	١١,٤٩٪
٤	أكثر من ٥,٠٠٠,٠٠٠	٩	١٨٣,٦٦٦,٩٨٧	٧٣,٤٧٪
	المجموع	٣,٣٦٨	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠٪

٨.٦ بيان بالأحداث الهامة التي واجهتها الشركة خلال العام ٢٠١٩

تم منح الشركة مشروعاً ضخماً من قبل شركة أدنوك لإنشاء جزر غشة للامتيازات الصناعية في فبراير ٢٠١٩. ويعد هذا علامة بارزة أخرى في تطوير الشركة، ويظهر القدرة على تنفيذ وتسليم أحد أكبر المشاريع في مجال الحفر، الاستصلاح والبناء البحري. يتضمن المشروع بناء ١٠ جزر اصطناعية جديدة، وجسرين وتوسيع جزيرة قائمة، وسيحقق قيمة كبيرة داخل البلد تزيد عن ٧٠ في المائة. تبلغ قيمة العقد ٥ مليار درهم (١,٣٦ مليار دولار أمريكي) ويقدر أن يستغرق استكماله ٣٨ شهراً.

تقوم الشركة حالياً ببناء حفارة هوبر سعة ٨٠٠٠ متر مكعب (TSHD) وأول حفار بالهو في الشركة بعمق تجريف يبلغ ٢٥ متراً. وستكون هذه الحفارات جزءاً لا يتجزأ من النمو الدولي واستراتيجية الاستثمار في اسطول الشركة، مما يجعل الشركة تقترب خطوة أخرى من الرؤية والطموح لقيادة السوق الدولية.

٨.٧ مسؤول علاقات المستثمرين

يشغل السيد/ خالد شالاتي بمنصب مسؤول علاقات المستثمرين. كما يوجد صفحة مخصصة لعلاقات المستثمرين على الموقع الالكتروني للشركة (www.nmdc.com) والتي تتضمن النظام الاساسي للشركة، وأسماء السادة المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، وعنوان الشركة، ومعلومات التواصل مع مسؤول علاقات المستثمرين.

بيانات التواصل مع مسؤول علاقات المستثمرين

البريد الإلكتروني: ir@nmdc.ae

رقم الهاتف: ٠٢ – ٥١٣ ٢٤٢.

٨.٨ التوطين في عام ٢٠١٩

بلغت نسبة التوطين في طبقة الموظفين (العمال غير اليدويين) لدى الشركة ٨٪ وذلك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. راجع الرسم البياني أدناه لمعرفة نسبة التوطين في ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

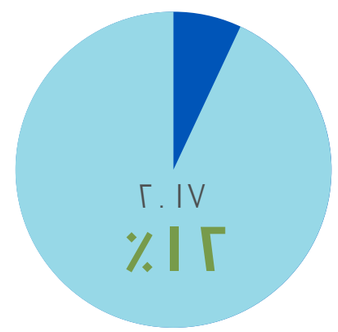

نسبة الوطين

نسبة الوطين

٨.٩ مشاريع ومبادرات مبتكرة في عام ٢٠١٩

في عام ٢٠١٩، تم تطوير مشروع إلى جانب مستشار نمذجة CFD المتخصص، لإعداد نموذج مفصل لاستصلاح الجرافات لإنشاء خطط استصلاح لمشروع الشركة في ميناء خليفة. يغطي هذا النموذج الموضوعات المتعلقة بالتدفق وعمليات الاستقرار في الأحواض (مناطق الاستصلاح).

بعد تطوير هذا النموذج ، تم تطوير خطة تنفيذية خاصة لميناء خليفة جنوب الرصيف المدارة من خلال الجهود الجماعية، بما في ذلك النمذجة الهيدروليكية، والجيوتقنية، والجودة، وعمليات الجرف والاستصلاح. كان الهدف هو تطوير طرق نظرية وعملية لرصد والتعامل مع الغرامات في الاستصلاح للاحتفاظ بالغرامات المسموح بها ضمن مواد الاستصلاح التي تستوفي مواصفات تعبئة العقد وتقليل كمية الغرامات ليتم التخلص منها في الخارج وإشراك حفارة الهوبر، جنبًا إلى جنب مع التقليل من متطلبات النشاط الأساسي للاهتزاز أيضًا.

٨.١٠ تفاصيل المخالفات أثناء عام ٢٠١٩

لا يوجد أي مخالفات خلال العام ٢٠١٩.

شركة الحفريات البحرية الوطنية ش.م.ع
ص.ب: ٣٦٤٩
أبوظبي - ا.ع.م.
P.O.Box: 3649
Abu Dhabi - U.A.E.
01
NATIONAL MARINE DREDGING CO.

رئيس مجلس إدارة الشركة
التاريخ: ٢٠/ابريل/٢٠١٩

رئيس لجنة التدقيق
التاريخ: ٢٠/ابريل/٢٠١٩

رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت
التاريخ: ٢٠/ابريل/٢٠١٩

مدير إدارة الرقابة الداخلية
التاريخ: ٢٠/ابريل/٢٠١٩

GHASHA غشا
STOOM
STAAL
ROOS